S/PV.7748

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٤٨

الأربعاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1623723 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بشأن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

تستمر الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، لا سيما في الشمال الشرقي من نيجيريا وجنوب النيجر، وبدرجة أقل في شمال الكاميرون ومنطقة بحيرة تشاد. ويواصل الإرهابيون استهداف المدنيين الأبرياء، ويستخدمون في كثير من الأحيان أطفالا صغارا في هذه الهجمات. وعلى الرغم من الجهود الإقليمية الجديرة بالثناء، لا تزال الجماعة تهدد الاستقرار الإقليمي، كما يتضح من الهجوم الذي وقع على قاعدة عسكرية في بلدة بوسو بجنوب شرق النيجر في ٣ حزيران/يونيه.

وتواجه بلدان حوض بحيرة تشاد أزمة إنسانية خطيرة. وتزيد الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا من الضغط على المجتمعات المضيفة التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. وسيحيط وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ستيفن أوبراين، المجلس علما بشأن التحديات الإنسانية.

وتلقت الأمم المتحدة تقارير عن تزايد عدد حوادث العنف الجنسي والجنساني في أوساط المشردين. وفي نيجيريا، يفيد الفريق العامل المعني بالحماية، الذي يضم ممثلين عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان، بحدوث جرائم اغتصاب وانتهاكات جنسية في ما يقرب من نصف المواقع المشمولة وعددها ٢٦ موقعا.

وفي الكاميرون، تستمر الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن، لا سيما ضد الشباب المنتمين للمجتمعات المحلية المسلمة في الشمال. وجماعات القصاص الأهلي، التي تتعقب الأشخاص الذين يشتبه بأنهم مفجرون انتحاريون، توقع جرحى بين المدنيين الأبرياء.

ولحماية حقوق الإنسان، يجب على الدول المعنية أن تكفل المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة من جانب القوات الوطنية وأن يكون استخدام القوة متماشيا تماما مع القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ويجب على الدول أن تتخذ تدابير لحماية المدنيين واحترام الإجراءات القانونية الواجبة عند التعامل مع الأشخاص المقبوض عليهم لاتهامات تتعلق بجماعة بوكو حرام. وينبغي التعامل مع الأطفال الذين تستخدمهم بوكو حرام باعتبارهم ضحايا ومعاملتهم، وفقا للمعايير الدولية لقضاء الأحداث. ونرحب بإنشاء الجيش النيجيري مكتبا لحقوق الإنسان للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قواته، ونشجع البلدان المتضررة الأخرى على إنشاء آليات مماثلة.

لقد دمرت أزمة جماعة بوكو حرام اقتصاد المنطقة. وانخفض النمو الاقتصادي انخفاضا حادا مع تراجع أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية. وتناقص الموارد يؤثر على

قدرة الدول على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ودفع رواتب قوات الأمن وموظفي الخدمة المدنية.

وتسبب انعدام الأمن في قطع الطرق التجارية بين تشاد ونيجيريا، ما أسفر عن وقف توريد السلع الأساسية وارتفاع الأسعار. ومعدلات بطالة الشباب مرتفعة على نحو مثير للقلق، مما يوفر أرضية لبوكو حرام لتجنيدهم. ونحث على أن تُستكمل العمليات العسكرية بتدخلات إنمائية، بما في ذلك للتصدي لآثار تغير المناخ.

ونثني على الجهود التي تبذلها بلدان حوض بحيرة تشاد لمكافحة بوكو حرام. وقد استعادت العملية العسكرية الإقليمية، التي تشارك فيها القوات التشادية والكاميرونية والنيجرية والنيجيرية العاملة في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، السيطرة على ٨٠ في المائة من المناطق التي كانت تخضع لسيطرة جماعة بوكو حرام وحررت الآلاف من الأسرى ومنعت الهجمات الإرهابية.

لقد عدت بالأمس بعد زيارة عدد من البلدان في وسط وغرب أفريقيا. وفي إطار جولتي، اجتمعت مع الرئيس إدريس ديبي إيتنو في نجامينا وزرت مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ولا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجه القوة المشتركة النقص الشديد في التمويل. واستهدف مؤتمر المانحين الذي عقده الاتحاد الأفريقي في ١ شباط/فبراير جمع مبلغ ٧٥٠ مليون دولار، ولكن مجموع التعهدات لم يتجاوز ٢٥٠ مليون دولار. بل أن المبالغ التي تم صرفها تقل عن ذلك. ويتوقف نجاح عمليات القوة المشتركة أيضا على توفر المعلومات الكافية للتدخل في الوقت المناسب فضلا عن المهارات والمعدات المتخصصة لمكافحة الإرهاب، نظرا لتطور تكتيكات جماعة بوكو حرام.

وحتى الآن، تتحمل بلدان حوض بحيرة تشاد المسؤولية المالية عن مكافحة بوكو حرام على الرغم مما تعانيه من أزمات اقتصادية. وكما شرح لي الرئيس ديبي إيتنو بعبارات تنم عن الإحباط، فإن تلك البلدان اضطرت لتخفيض الإنفاق الوطني على الخدمات الأساسية وتحويله نحو الأمن. ويعرب قادة حوض بحيرة تشاد عن نفاد صبرهم المتزايد بسبب التأخيرات من جانب الشركاء الدوليين في توفير الدعم المالي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

وأشيد بالمملكة المتحدة على دعمها المالي للقوة المشتركة ونرحب باعتزام الاتحاد الأوروبي تخصيص أموال لتفعيل القوة. وأحث المجتمع الدولي على دعم القوة المشتركة عن طريق تعبئة الدعم السياسي واللوجستي والمالي اللازم لها.

وتدعم الأمم المتحدة الجهودَ الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته وكفالة محاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية. إلا أن عمليات مكافحة الإرهاب يجب أن تلتزم بسيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد طمأنني قادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات إلى أنه يجري بذل كل جهد ممكن لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك نشر موظفين مُكلفين برصد قضايا حقوق الإنسان.

وعلاوة على طلب المجلس تمديد مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تعمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والتابعة للأمم المتحدة بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتطوير مبادرة المساعدة المتكاملة للمجموعة الخماسية. وفي هذا الصدد، ستجتمع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع ممثلين للمجموعة الخماسية، خلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر في نواكشوط، لوضع مخطط عام لإطار لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف المصحوب بالعنف، بما في ذلك مشاريع إقليمية ملموسة.

وسيقوم رئيس لجنة مكافحة الإرهاب أيضا بزيارة بلدان حوض بحيرة تشاد في تشرين الأول/أكتوبر، برفقة الممثلين الخاصين للأمين العام لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي وسط أفريقيا، يدعم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب جهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب الخاصة بوسط أفريقيا. وسيجتمع مع الشركاء في الخريف لمناقشة مشاريع محددة.

ولن يضع النهج العسكري، رغم أهميته الأساسية، حدا لتهديد جماعة بوكو حرام. ويجب على البلدان المتضررة ألا تكتفي بمعالجة العواقب الإنسانية، ولكن أيضا الأسباب الجذرية التي أسهمت في ظهور الجماعة، بما في ذلك المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات المحلية المهمشة. ويواصل الممثلان الخاصان لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تشجيع المحاورين الإقليميين على التصدي لأزمة جماعة بوكو حرام على نحو شامل وبشكل يتجاوز المنظور الأمني حصرا. وتحتاج بلدان حوض بحيرة تشاد دعمنا، لكي تلي العمليات العسكرية تدابير لتحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة.

وأعاد مؤتمر القمة الأمني الإقليمي الثاني في حوض بحيرة تشاد، المعقود في ١٤ أيار/مايو في أبوجا، تأكيد الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية. ومن بين عدد من التوصيات الجديرة بالملاحظة، شجع مؤتمر القمة البلدان المتضررة على الاستعانة بخدمات قادة المجتمع المحلي ورجال الدين لثني الشباب السريعي الانقياد عن الجنوح لنزعة التطرف والقيام بأنشطة تهدف إلى اجتثاث التطرف. وقد أحاط مؤتمر القمة علما بعواقب تغير المناخ، التي تؤثر على سبل عيش أولئك الذين يعيشون على موارد بحيرة تشاد، خصوصا الشباب. وحث مؤتمر القمة البلدان المعنية والشركاء على دعم إعادة تأهيل بحيرة تشاد في إطار استراتيجية لمكافحة جماعة بوكو حرام.

وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل معالجة كل من الأسباب الجذرية لظهور جماعة بوكو حرام وآثار أفعالها. ونشجع قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد مؤتمر القمة الوزاري المشترك المقرر منذ أمد طويل لاعتماد استراتيجية إقليمية مشتركة للتصدي للأزمة. وسيساعد دعم المجلس في تأكيد الطابع الملح للمسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأوافي مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد. كما أود أن أشكر زميلي، وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، وأنا أؤيد بيانه الواضح والقوي.

إن منطقة حوض بحيرة تشاد، مسرح أسرع أزمات التشرد استفحالا في أفريقيا، بحاجة إلى اهتمامنا العاجل والموحد والجماعي. وتؤدي أعمال العنف والفظائع، التي بلغت أقصى درجات الحقد والوحشية وانعدام الضمير والتي تكاد تفوق التصور، التي تنفذها جماعة بوكو حرام، إلى تشرد قسري جماعي وانتهاكات لحقوق الإنسان واضطراب حاد في سبل العيش وإلى احتياجات إنسانية لاسابقة لها في منطقة كانت أصلا هشة للغاية بطابعها.

وكما شاهدت أثناء رحلاتي إلى شمال شرق نيجيريا وجنوب شرق النيجر وعاصمتي البلدين قبل أسابيع قليلة

في شهر أيار/مايو، أدى انعدام الأمن الذي لا حدود له إلى تعميق ضعف المجتمعات المحلية في تلك المنطقة الهشة، التي كانت متضررة فعلا جراء الظروف المناخية الحادة وتغير المناخ والتصحر التدريجي والتدهور البيئي، بما في ذلك الجفاف الكبير لبحيرة تشاد نفسها التي تمتد عبر الحدود التي تستحيل مراقبتها لأربعة بلدان، وجراء أعلى معدلات النمو السكاني في العالم وأعمق أشكال الفقر المدقع وأوسعها انتشارا وأطولها أمدا على ظهر كوكبنا. ولا تزال المنطقة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لكل شخص من الملايين من إخواننا في البشرية هناك، والأزمة الحالية المتفاقمة تتجاوز إلى حد كبير قدرات السلطات الوطنية والمحلية على الاستجابة. إن الناس في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد في أمس الحاجة إلى مساعدتنا.

وفي حوض بحيرة تشاد، الذي يشمل أجزاء من نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، تقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ٩ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد تشرد قرابة ٢,٨ مليون شخص من هؤلاء، فرارا من الهجمات العنيفة التي تشهدها مدنهم وقراهم. ومن بينهم أشخاص من أمثال الجد مصطفى الذي يبلغ عمره ٥٢ عاما، والذي جرى نقله مؤخرا للعيش في مأوى من الخشب والألواح لا تتجاوز مساحته ٤٩ قدما مربعة، بعد أن فر من المنزل الذي عاش فيه طيلة حياته في باما قبل ١١ شهرا بعد أن أضرمت جماعة بوكو حرام النار فيه عندما عاث متوحشوها فسادا في قريته. وقد أمسك بشجاعة بالكسرة المتبقية من مرآته المحطمة ليخبرني أنه ما زال يحاول أن يظل حلاقا كما كان دائما، ولكن رباطة جأشه لم تمكنه من حبس دموعه الناجمة عن خوفه وطلبه المساعدة منا.

ويعيش الكثير منهم في المخيمات في ظل أوضاع معيشية قاتمة، ولكن الغالبية العظمى تعيش في مجتمعات محلية مضيفة، هي نفسها من بين الأفقر والأكثر هشاشة في العالم، حيث تعيش في منطقة الساحل التي تواجه الجفاف المزمن وانعدام الأمن الغذائي اللذين يعرضان حياة ما يزيد على مليون طفل للخطر عاما بعد عام. ولم يتمكن مئات الآلاف من المزارعين من زراعة محاصيلهم على مدار ثلاث سنوات متعاقبة، لأنهم استخدموا بذور الموسم لإطعام ضيوفهم، مما جعلهم من دون أي مخزون أو دخل للعيش.

وجرى تعطيل طرق التجارة الحيوية بشدة، مما أدى إلى معاناة ما يقدر ب ٥,٢ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد. إن الناس في حوض بحيرة تشاد هم من بين أصلب الشعوب في العالم. وهم قد اعتادوا على تحمل المعاناة الشديدة، مستغلين كل وأي خيار متاح لهم من أجل إعالة أسرهم. لكن وكما أخبرني العديد من الأشخاص المتضررين خلال زيارتي، دفعتهم هذه المعاناة إلى حدودهم القصوى. وحالتهم هذه المرة تختلف عن أي من سابقاتها. وأنا شخصيا قد سافرت في أنحاء تلك المنطقة من آن لآخر خلال فترة الـ ٣٧ عاما الماضية، ولم أسمع قط مثل هذا الخوف واليأس. إن هذه الحالة مروعة بصورة جديدة.

والأطفال هم الأكثر ضعفا، ولا سيما ١,٧ مليون طفل مشردين في أنحاء حوض بحيرة تشاد. ويواجه الأطفال خطر الاختطاف والتجنيد القسري على يد جماعة بوكو حرام ليشاركوا في أعمال العنف، بما في ذلك كمفجرين انتحاريين. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه من هذا العام، أُجبر أكثر من ٥٠ طفلا على القيام بتفجيرات انتحارية في البلدان الأربعة. وينتشر على نطاق واسع العنف الجنسي والجنساني، وتواجه النساء والفتيات بشدة خطر الاختطاف القسري والاسترقاق الجنسي.

وتتحمل نيجيريا وطأة الأزمة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات الاتحادية والمحلية للتصدي لهذه الكارثة المتنامية. ويعيش سبعة ملايين شخص، من بين تسعة ملايين شخص محتاجين في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد، في

نيجيريا. ومع استعادة الجيش النيجيري تدريجيا السيطرة على عدد من البلدات والقرى في ولاية بورنو، في الشمال الشرقي منها حول مدينة مايدوغوري، تمكنت وكالات المعونة تدريجيا من الوصول إلى مناطق جديدة. وما اكتشفناه وقيمناه هو أمر مقلق للغاية إلى حد مؤسف حتى بالنسبة لأولئك منا الذين شاهدوا هذه الاحتياجات الإنسانية الكبيرة من قبل.

وقد أعلنت السلطات النيجيرية في الشهر الماضي حالة الطوارئ جراء نقص الغذاء في ولاية بورنو. وتشير التقارير المباشرة من الميدان إلى نفاد الغذاء بسرعة في المجتمعات المحلية المتضررة.

وليس لدينا وقت نضيعه. إن موسم الجفاف، الذي يعرض الملايين لمخاطر جوع وسوء تغذية حقيقية كل عام في أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد، قد بدأ بالفعل. وإذا لم نتخذ إجراء الآن، فإن المعاناة البشرية لن تزداد إلا حدة. ولا يُستثنى الأطفال من ذلك. وتفيد اليونيسيف بأنه، في ولاية بورنو وحدها، يعاني ٢٤٤ ٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم. إن طفلا واحدا من كل خمسة تقريبا من هؤلاء الأطفال عرضة للموت إذا لم يتلقوا العلاج. ويعني ذلك موت ١٣٤ طفلا كل يوم من حالة يمكن الوقاية منها. وعلينا أن نوقف هذا – ويمكننا فعل ذلك بالإرادة والمال والتعجيل والتنسيق.

ولئن كان العدد الأكبر من الأشخاص الذين يعانون موجودون أساسا في نيجيريا، فإن جميع البلدان المتضررة ضعيفة ضعفا كبيرا. وفي النيجر، شرد هجوم واحد شنته جماعة بوكو حرام أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص في بلدة بوسو في حزيران/يونيه، ليصل العدد الإجمالي للمشردين في منطقة ديفا إلى أكثر من ١٦٠ ٠٠٠. والنيجر هي أفقر بلد في العالم؛ غير أن الأسر هناك، على الرغم من أنها تعيش على لا شيء تقريبا، استقبلت المشردين في منازلها وتقاسمت إمداداتها الشحيحة من الأغذية والمياه مع الوافدين الجدد بالتساوي، كما رأيت بنفسي بتواضع جم وإعجاب كبير، عندما زرت فاطمة في ديفا، والتي تطوعت بإيواء أسرتين يبلغ مجمل أفرادهما ١١ شخصا، يتقاسمون جميعا معها مخزونها المتناقص من الأغذية الأساسية ودارها المتواضعة جدا.

إن الاحتياجات ماسة أيضا في منطقة بحيرة تشاد، حيث يوجد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا المسجلين وعشرات الآلاف من الذين لم يسجلوا بعد. وفي أقصى المنطقة الشمالية من الكاميرون، التي تخضع لحالة طوارئ وتقييد للتنقل لأسباب أمنية، تضاعف العدد الكلي لمن يحتاجون إلى مساعدات غذائية فورية أربع مرات منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، إلى ما يتعدى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص اليوم، وزاد العدد الكلي للمشردين داخليا في الفترة نفسها إلى حوالي ١٩٠ ٠٠٠. وقد تجاوزت معدلات سوء التغذية الحاد الوخيم بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة حدود الطوارئ في البلدان الثلاثة المجاورة، كما هو الحال في نيجيريا. وتعاني المقاطعات الثلاث على طول شرق الكاميرون بالفعل من انعدام في الأمن الغذائي بسبب إيواء أكثر من ربع مليون لاجئ فروا من النزاع العنيف في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال العامين الماضيين، ولم يعد سوى القليل من هؤلاء الأشخاص إلى ذلك البلد.

وقد كثفت الجهات الفاعلة الإنسانية من مساعداتها، على الرغم من خطورة بيئة العمل. ومنذ كانون الثاني/يناير، استطاع الفريق القطري للعمل الإنساني تزويد مليوني شخص بخدمات الرعاية الصحية الأولية للمرضى الخارجيين في شمال شرق نيجيريا، بما في ذلك ما يقارب ٩١ ٥٠٠ شخص في مناطق من ولاية بورنو حيث تمكنت الدولة من استعادة سيطرتها. وحتى نهاية حزيران/يونيه، وفر برنامج الأغذية العالمي أغذية تكميلية ل ٥٤ ٠٠٠ طفل معرضين لخطر سوء التغذية، وتهدف الوكالة إلى مد مليون شخص بالمساعدات الغذائية في هذا العام. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦،

أمكن توفير الدعم النفسي والاجتماعي لعدد ٠٠٠ ١٤٨ من الفتيات والفتيان من خلال إتاحة فضاءات مواتية للأطفال في أنحاء البلدان المتضررة الأربعة. غير أنه، وكما هو واضح، يلزم عمل المزيد – والآن.

وتقوم الوكالات الإنسانية باتخاذ نهج إقليمي. وفي الأسبوع الماضي، دخلت الأفرقة القطرية الإنسانية في الكاميرون ونيجيريا في شراكة لتوفير مساعدة حيوية عبر الحدود في بانكي، بنيجيريا، حيث حُرم ما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠ من المشردين داخليا من المعونة منذ العام الماضي. وقد تم نقل المواد الغذائية ومواد الإغاثة برا من الكاميرون ومن ثم تم توزيعها بواسطة موظفي برنامج الأغذية العالمي من نيجيريا، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية في كلا البلدين.

وثمة ضرورة ملحة لأن نواصل تلك الجهود وأن نستكملها بزيادة المساعدة الإنمائية. ويجب أن نكون مستعدين للاستفادة من التقدم الذي أحرزته الدولة النيجيرية في استعادة السيطرة على الأراضي، كما يتضح من إعادة فتح الطريق المؤدي شرقا من مايدوغوري إلى ديكوا مؤخرا، وهو الطريق الذي لم أتمكن من السفر عبره حتى في ١٩ أيار/مايو. وهذا أمر ضروري لتعزيز التجارة وتوليد الدخل على طول محور الطرق الحيوي ذاك. ولكن يجب أن نكون واضحين أمام أنفسنا وأمام الحكومة النيجيرية أيضا: هذه ليست مجرد مسألة أمنية. ففي حوض بحيرة تشاد، تشكل أعمال العنف التي طال أمدها من جانب الإرهابيين في جماعة بوكو حرام – بالنسبة للملايين من الناس هناك المحاصرين في هذا الوضع منذ سنوات – كارثة إنسانية بقدر ما هي أولوية أمنية، أو ربما بقدر أكبر الآن. ويجب أن نتصرف، نحن – المجتمع الدولي والحكومة النيجيرية – وفقا لذلك.

ويجب أن تكون الحماية في صميم الاستجابة الإنسانية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، الذين هم في خطر شديد من الاستغلال وإساءة المعاملة. ودون المزيد من المساعدة، فإننا نترك القرويين ليدافعوا عن أنفسهم. وفي بلدة باغا سولا في تشاد، نصب القرويون نقطة تفتيش خاصة بهم في محاولة لصد أي هجمات أخرى. ولم تكن نقطة التفتيش سوى حبل واه. وكما قال أحد الشباب القائمين عليها،

”نحن غير مسلحين، فإذا أتى أي شخص بمتفجرات أو هاجمنا، فإننا سوف نعطله حتى تصل الشرطة“.

وقد أقرت البلدان المتضررة نفسها بتلك الشواغل المتعلقة بالحماية ووجهت الأنظار إليها. وعقدت حكومات نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر حوارا إقليميا بشأن الحماية في الشهر الماضي، واتفقت على مجموعة من الإجراءات الشاملة لتعزيز الحماية والاستجابة للاحتياجات الأكثر إلحاحا للاجئين والأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من السكان المتضررين. وأشيد بالبلدان الأربعة على هذه المبادرة القوية، وأحثها على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها.

وعلى الرغم من بذل السلطات الإقليمية والجهات الفاعلة الإنسانية قصارى جهدها لتوسيع نطاق أنشطتها ورفع مستوى المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح، فإن الوسائل اللازمة لدعم الاستجابة الإنسانية في شمال شرق نيجيريا وفي جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد لا تتماشى مع الحجم المذهل للحاجة إليها. فلم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ لنيجيريا سوى بنسبة ٢٨ في المائة، بينما تعاني الخطط الخاصة بالنيجر والكاميرون وتشاد من نقص التمويل بنفس القدر. وفي معرض الإشارة إلى قيام المملكة المتحدة بتقديم دعم إنساني قدره ١٨,٥ مليون دولار لشعوب دول حوض بحيرة تشاد، أناشد الدول الأعضاء مرة أخرى بجدية تقديم مساهماتها الأولى، أو زيادتها، لدعم العملية الإنسانية الجارية على وجه السرعة – والآن.

وقامت نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد في وقت سابق من هذا الشهر، بمبادرة من دوائر العمل الإنساني بما في ذلك المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية،

بوضع خطة مدتها ٩٠ يوما لتسليط الضوء على الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية. وتم إطلاق نداء موحد لتوفير تمويل قدره ٢٢١ مليون دولار بين تموز/يوليه ونهاية أيلول/سبتمبر لتلبية الاحتياجات المنقذة للحياة. وأرحب بالتعهدات والمساهمات السخية الجديدة التي قُدمت عقب الإعلان عن خطة التسعين يوما. وذلك يأتي إضافة إلى تخصيص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ ١٣ مليون دولار لنيجيريا كنت قد وافقت عليها في نهاية حزيران/يونيه – وإلى قرابة ٩٠ مليون دولار قدمها الصندوق بالفعل إلى حوض بحيرة تشاد منذ العام الماضي. وحجم المخصصات التي اعتمدها الصندوق المركزي قياسي مقارنة بحجم أزمة واحدة، وإن كانت إقليمية. وأموال الصندوق يتم توفيرها بسلاسة وسرعة، وأنا أحسب أنها ضرورية ومتناسبة تماما. ولكن – يرجى ملاحظة أن – الهدف منها هو دفع عجلة مساهمات الدول الأعضاء لا أن تكون بديلا عنها.

وإني أعمل مع نظرائي في الوكالات الإنسانية لاتخاذ تدابير لمواصلة تسريع زيادة القدرات على الصعيد الميداني، حيث تمس الحاجة إليها. ويشمل ذلك نشر المزيد من موظفي الأمم المتحدة وإنشاء مراكز تشغيلية وحشد إمدادات الإغاثة ونشر المنظمات غير الحكومية الدولية، وهي أساسية في الاستجابة. ووكالات، مثل اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، فضلا عن شركائها من المنظمات غير الحكومية، لديها مشاريع طموحة لرفع مستوى برامجها والتي تتطلب موارد عاجلة لتنفيذها.

ونحن بحاجة ملحة إلى تعزيز الاهتمام الدولي بهذه الأزمة المهملة. لقد ظللت أصرخ منذ عدة أشهر، داخل ما يشبه الغرفة الخاوية، لتسليط الضوء على الحالة المتردية في حوض بحيرة تشاد. وكانت رحلتي إلى المنطقة في أيار/مايو جزءا من ذلك الجهد. وكانت زيارة السفيرة باور إلى المنطقة في نيسان/أبريل حيوية كذلك في تسليط الضوء على هذه الحالة المروعة. كما أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية على شراكتهما مع الأمم المتحدة والبلدان المتضررة في تنظيم حدث ركز على الحالة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت قبل شهر واحد. وتم تسليط الضوء عليها كذلك في مناسبة جانبية شهدت حضورا كثيفا على هامش مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في ٢٣ أيار/مايو.

ونحن جميعا نعلم أن الاستجابة الإنسانية في حد ذاتها لا تكفي لاستعادة حياة الناس وسبل عيشهم. ويجب علينا الانتقال من تقديم المعونة إلى القضاء على العوز – وهي نتيجة حاسمة أُقِرَّت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وذلك يعني أنه، إلى جانب توفير المساعدة المنقذة للحياة والحماية وهو الأمر الذي نفعله بوصفنا جهات فاعلة في المجال الإنساني، فإننا نحتاج إلى تضافر الجهود مع الأطراف الفاعلة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، وهو ما أبرزه وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان قبل لحظات.

ولكي ننتقل من تقديم المعونة إلى مرحلة الاكتفاء يجب علينا أن نعمل مع الشركاء الإنمائيين بهدف التصدي لأسباب الضعف في جميع أنحاء المنطقة. ومن الضروري أيضا الاعتراف بأن السلطات الوطنية في البلدان الأربعة ما فتئت تستثمر في توفير قدر أكبر من الأمن لشعوبها، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك لوحدها. ومن الضروري أن نقدم لها الدعم ونقيم معها الشراكات في هذا الجهد.

وأخيرا، فقد زرت خلال بعثتي مخيم كوندوغا في نيجيريا، الذي يستضيف نحو ١ ٦٠٠ من الأشخاص المشردين. والتقيت خلال زيارتي بمجموعة من المشردين من النساء والرجال الذين فروا من باما التي تبعد حوالي ٣٥ كيلومترا. وحين جلسنا على الأرض، قدمت كل من عائشة وأمينة وفالماتا وبكار –

اللائي تعين عليهن جميعا الفرار من باما – وصفا مؤثرا عن المخاطر التي تحيط بخروجهن من المخيم بحثا عن حطب الوقود وتعرضهن للاختطاف أو الاعتداء من قبل جماعة بوكو حرام، وكيف لا يزال الخوف يسيطر عليهن. وتشاطرن معي أيضا همومهن بأطفالهن الذين لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء ولا يذهبون إلى المدرسة.

وهؤلاء الأشخاص المشردون الذين التقيت بهم – وكثيرون غيرهم من المتضررين من هذه الأزمة – في أمسّ الحاجة إلى المساعدة والحماية. و لم أشهد في ذلك المخيم على المعاناة الإنسانية فحسب، بل شهدت أيضا تطلعات الكثير من الأفراد والأسر إلى مستقبل أفضل – أو ربما ينبغي لي أن أقول إلى المستقبل، على وجه التحديد. وهم يتطلعون إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن وإلينا جميعا لتقديم المساعدة الطارئة التي يحتاجون إليها. ويسعنا القيام بدور فعال وبما يلزم لصالح إخواننا البشر الذين هم في أشد الحاجة إلينا من حيث إبداء العزم والإرادة واتخاذ القرارات الصائبة التي تمكّن من توفير الوسائل اللازمة بوصفها الموارد الحقيقية التي يحتاجون إليها. وأحث مجلس الأمن اليوم على ألا يخيب أمل السكان المقيمين في حوض بحيرة تشاد وما حولها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناء على طلبنا. وأشكر أيضا السيد فيلتمان والسيد أوبراين على إحاطاتيهما الإعلاميتين الفعالتين اليوم.

أود أن أبدأ بالعبارات المروعة التي قال بها ستيفان هيونيس – وهو مصور يعمل مع وكالة الأنباء الفرنسية وقد زار مخيما للمشردين داخليا بالقرب من مايدوغوري في نيجيريا. لقد كتب ستيفان ما يلي في مدونته في وقت سابق اليوم:

”يضم المخيم الآن حوالي ١٦ ٠٠٠ شخص يزداد عددهم يوما تلو الآخر. وبوسع المرء أن يتذوق عمليا مرارة اليأس – حيث لا يوجد الغذاء في حين تقل الفرص وينعدم الظل. وما فتئ الذباب الباحث عن الرطوبة في ذلك الحر الجاف يحطُّ على عيون النساء والأطفال وأفواههم بينما هم أضعف من إبعاده عنهم. وأكثر ما يدهشني من سوء التغذية الحاد ما يسببه من تشوهات. فرأس المصاب يصبح أكبر حجما بكثير بالمقارنة إلى الجسم في حين تحدث تغيرات ملحوظة في زوايا الهيكل العظمي. وتبدأ العظام بالنتوء من تحت الجلد حتى أنها تخترقه تقريبا“.

وليس هذا الكابوس الإنساني سوى نتيجة مباشرة لممارسات بوكو حرام، وهي جماعة نعرفها جميعا. فقد دعونا جميعا وبصوت واحد إلى إعادة تلك الفتيات المختطفات من بلدة شيبوك. وطالبنا جميعا بـ”عودة بناتنا!“. ولكن هل يمكننا القول الآن أننا قد ثابرنا على ذلك الاهتمام على مدى العامين الماضيين؟ وقد أتيحت لنا الفرصة اليوم لإيلاء الاهتمام الذي طال انتظاره لهذه الأزمة.

وتكاد محنة السكان في حوض بحيرة تشاد تصعب على الفهم. وبسبب الفوضى التي سببتها جماعة بوكو حرام، فقد أصبح ملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة بحاجة الآن إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ويعيش نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص على حافة المجاعة، وأخشى أن يكون قد فاتنا الوقت لكي ننقذ الكثيرين، خاصة وأن الكثير من هؤلاء المحتاجين من الأطفال. ومثلما قال ستيفن: تذهب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن ما يصل إلى ربع مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الآن في ولاية بورنو. ويتوقع وفاة واحد بين كل خمس منهم ما لم يتلقوا العلاج العاجل. وبالتالي، يجب علينا العمل على وجه الاستعجال. وأشكركم مرة أخرى، سيدي

الرئيس، على عقد هذه الجلسة بالسرعة اللازمة. وأرى أن أمامنا ثلاث أولويات.

أولا، هناك ضرورة لإبداء القيادة الواضحة والقوية من جانب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الدولية، خاصة بالنظر إلى الظروف الصعبة في الميدان وعدم الاستقرار المستمر. ونؤيد بقوة العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بالفعل، بما في ذلك إعطاء الاهتمام اللازم لمحنة هذه المجتمعات على الصعيد الدولي. ولكن من الضروري أيضا أن يضاعف المجتمع الدولي والحكومات في المنطقة جهودهما لدعم الأمم المتحدة لكي نتمكن معا من زيادة تعزيز الدعم المطلوب على وجه الاستعجال. ويعني ذلك أن نتحسس جيوبنا.

وكانت المملكة المتحدة من أوائل الجهات المانحة المستجيبة لهذه الأزمة. وأشكر ستيفن على إقراره بتلك الحقيقة. ففي عام ٢٠١٥، قدمنا ٣٢ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية إلى النيجر وتشاد وشمال الكاميرون، وقدمنا سلفا في هذا العام مبلغا إضافيا قدره ٣٤ مليون دولار. وقدمنا في نيجيريا ما يقرب من ١١ مليون دولار لدعم السكان المتضررين من النزاع في الشمال الشرقي من البلد، ونعتزم تقديم مبلغ إضافي قدره ٤٢ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وننظر حاليا في المجالات التي يمكننا بذل المزيد من الجهد فيها، وآمل أن يحذو الآخرون الموجودون حول هذه الطاولة الحذو نفسه. ونتطلع إلى أن توافينا الأمم المتحدة بالمزيد من التفاصيل بشأن الاحتياجات ذات الأولوية في المنطقة، وكيف يتسنى لنا تقديم أفضل دعم ممكن لخطط استجابتها. وما دمنا نعلم أن هذه المسألة لا تقتصر على المال فحسب، فإننا نؤيد بقوة نشر المزيد من موظفي الأمم المتحدة في المنطقة، وخاصة أولئك الذين توفرت لهم الخبرة المناسبة في التصدي لهذه الأزمات الإنسانية المعقدة المستمرة.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود التعليق عليها بالحماية، والتي يجب أن تكون في صميم استجابتنا لهذه الأزمة. فقد عاني الكثير من الأشخاص في حوض بحيرة تشاد من ممارسات جماعة بوكو حرام وفروا من بلداتهم وقراهم من جراء ذلك. وعليه، فإن من الضروري أن تشترط عودة المشردين إلى ديارهم بتوفر الأمان فيها. وندعو جميع العناصر الفاعلة إلى العمل معا على الإبلاغ عن انتهاكات الحماية للمشردين واللاجئين والفئات الضعيفة الأخرى، فضلا عن التخفيف من تلك الانتهاكات والتصدي لها. ونؤيد العمل الذي تضطلع به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات في المنطقة بشأن هذه المسألة.

وتتلخص النقطة الثالثة والأخيرة في أنه وبالرغم من الأهمية الحيوية للتصدي لأعراض هذه الأزمة على وجه الاستعجال، فإن من الضروري أن نعمل جميعا أيضا على معالجة أسبابها الجذرية. ويعني ذلك إنهاء النزاع. ويقتضي دحر جماعة بوكو حرام في المنطقة بأسرها اتباع نهج شامل يهدف إلى توفير الاستقرار والتصدي للخطاب المتطرف ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والسياسية. وينبغي أن يجعل ذلك النهج الشامل من حماية المرأة وتمكينها محورا له، فضلا عن مكافحة معاداة المرأة واضطهادها، خاصة وأنهما من العناصر المتأصلة في فكر التطرف العنيف. وهو نهج ينبغي أن يوفر ما لا يستطيع المتطرفون توفيره أبدا: سيادة القانون. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن يتوافق أي إجراء يُتخذ ضد جماعة بوكو حرام توافقا تاما مع معايير حقوق الإنسان. ويتعين علينا جميعا دعم نهج شامل كهذا في نهاية المطاف.

وعلى النحو الذي تكرم جيف بإبرازه، قدمت المملكة المتحدة مبلغ ٦,٥ مليون دولار إلى فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، ونوفر أيضا الاستخبارات العسكرية والدعم الإنساني والإنمائي إلى نيجيريا. وآمل أن يؤدي جميع أعضاء المجلس دورهم في التصدي للأزمة الإنسانية والآفة

التي أدت إليها على حد سواء. وأتطلع إلى الاستماع من جميع المجتمعين هنا عن الكيفية التي يمكننا بها العمل معا.

السيد مصطفى (مصر): السيد الرئيس، لقد أوضحت الإحاطة الإعلامية التي استمع إليها مجلسنا اليوم، إلى جانب الإحاطة الإعلامية التي عقدها المجلس في أيار/مايو الماضي خلال الرئاسة المصرية (انظر S/PV.7699) وبمبادرة إسبانية حول التحديات التي تواجه منطقة الساحل وأفريقيا، الطبيعة المتعددة الأبعاد والمترابطة للأزمة في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل الأفريقي. فمنطقة الساحل، لا سيما حوض بحيرة تشاد، تواجه مختلف التحديات المركّبة والمتشابكة. فهناك التحديات المتمثلة في الأوضاع الأمنية في منطقة شمال مالي وحالة عدم الاستقرار في ليبيا وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، وبخاصة الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، فضلا عن تنامي وانتشار الإرهاب في المنطقة، خاصة أنشطة جماعة بوكو حرام.

ويضاف إلى تلك القائمة، التحديات المستجدة وغير التقليدية المتمثلة في تداعيات التغير المناخي وتأثيراتها على نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة. بالإضافة إلى التحديات الإنسانية المتمثلة في نزوح حوالي ٤,٢ مليون شخص من سكان منطقة الساحل الأفريقي وحوض بحيرة تشاد وما أسفر عنه من احتياج قرابة ٢,٩ مليون شخص للمساعدات الإنسانية العاجلة، كما استمعنا من خلال إحاطة السيد أوبراين.

تدعم مصر كافة الجهود المبذولة من قبل دول حوض بحيرة تشاد، ذاتها المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، من أجل التصدي لخطر جماعة بوكو حرام. وتشيد بالدور الذي أظهرته دول الإقليم في مواجهة تلك الأخطار. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز ما أحرزته الحملات العسكرية الأخيرة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات على جماعة بوكو حرام وما أسفرت عنه من إضعافها إلى حد كبير وتقليص قدراتها والقبض على أعداد كبيرة من أعضائها. كما نثمن حرص تلك القوات على إنجاز مهامها وإتمام عملياتها بشكل يتسق مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم مما حققته القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من إنجازات في إطار التصدي لخطر جماعة بوكو حرام، إلا أن قواتها لا تزال في حاجة إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي، كما استمعنا في مداخلة ممثل المملكة المتحدة، من أجل مواصلة جهودها لإعادة الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وتحث مصر كافة الشركاء الإقليميين والدوليين على تقديم المزيد من الدعم إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على كل الأصعدة، المادية والتدريبية واللوجستية. كما ندعو كافة الشركاء إلى الوفاء بتعهداتهم المعلن عنها في مؤتمر المانحين لدعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، الذي عقد في أديس أبابا في ١ شباط/فبراير، من أجل إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم القوة التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الخصوص، وفي إطار دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ستسعى مصر من جانبها إلى أن يضطلع المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لتجمع الساحل والصحراء، الذي سيكون مقره في القاهرة، فور بدء عمله بدور إضافي يعزز من الجهود الإقليمية في هذا المضمار تطبيقا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

إننا ننظر بقلق بالغ إلى تردي الأوضاع الإنسانية في حوض بحيرة تشاد وفي منطقة الساحل الأفريقي بشكل عام. ونؤكد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام من أجل معالجة وسرعة الاستجابة للأزمة الإنسانية الراهنة التي تعاني منها المنطقة بقدر الاهتمام الموجه لمعالجة الأزمات الأمنية والسياسية. ونجدد، في هذا الصدد، دعوتنا إلى ضرورة اتباع نهج شامل لمعالجة الأوضاع في حوض بحيرة تشاد من خلال الترابط بين الجهود السياسية والأمنية والإنسانية والتنموية بذات القدر، واتساقا

مع موقف مصر الثابت بضرورة تبني مقاربة شاملة للقضاء على ظاهرة الإرهاب وتعزيز جهود بناء واستدامة السلام من خلال الاستثمار في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدول المنطقة. وهو الموضوع الذي سيتناوله المجلس غدا بمزيد من التفصيل في المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري بشأن بناء السلام في أفريقيا.

إن معالجة الأزمة الإنسانية التي تشهدها المنطقة تتطلب وضع الأزمة على خريطة اهتمامات المجتمع الدولي من خلال التعريف بحجم وتداعيات الأزمة وتسليط الضوء على معاناة شعوبها، ودعوة كافة الشركاء إلى الانخراط من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتوفير التمويل اللازم لتخفيف معاناة ملايين الأطفال والنساء والمشردين. ولذلك، نرحب بالمبادرة بعقد هذه الجلسة ونأمل في أن تطلق جهودا حقيقية للتركيز على الجوانب الإنسانية والتنموية بهدف تثبيت الأوضاع في المناطق المحررة من قبضة جماعة بوكو حرام.

في الختام، إن الأزمة التي يشهدها حوض بحيرة تشاد تستوجب تكاتف المجتمع الدولي وتضافر جهود كل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع حكومات دول المنطقة، وتعزيز آليات التعاون والتنسيق بينها. ومن جانبها، تؤكد مصر استعدادها التام لمضاعفة تعاونها مع حكومات منطقة حوض بحيرة تشاد من خلال أنشطة وبرامج الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بهدف وضع حد للأزمات المتشابكة التي تواجهها دول المنطقة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإشادة بوفد المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. نحن نشكر وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وللشؤون الإنسانية، السيد جيفري فيلتمان والسيد ستيفن أوبراين، على التوالي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين بشأن الحالة الحرجة السائدة في حوض بحيرة تشاد، منطقة في قلب أفريقيا تواجه تحديات هائلة تهدد وجود بحيرة تشاد في حد ذاته وبقاء الملايين الذين يعيشون على شواطئها. ونأمل ونتوقع أن تسهم جلسة اليوم بقدر أكبر في توعية الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة بالغة الخطورة.

إن التحديات التي تواجه المنطقة ذات ثلاثة أبعاد متمايزة وإن كانت مترابطة غالبا: تدهور البيئة بسبب تغير المناخ والأنشطة البشرية؛ التهديدات الأمنية المرتبطة بالفقر والبطالة وتطرف الشباب والإرهاب؛ والأزمة الإنسانية الهائلة التي تتكشف في ظل المعدلات العالية للنمو السكاني والفقر المدقع وأزمة الغذاء والتغذية.

تعود بحيرة تشاد بالنفع على حوالي ٢٠ مليون شخص يعيشون على شواطئها في أربعة بلدان. وتدعم البحيرة الاقتصاد الريفي للسكان المحليين الذين يرون مصادر رزقهم في خطر والبحيرة على حافة كارثة إيكولوجية، إذ تقلصت مساحتها إلى جزء ضئيل من مساحتها السابقة. كان لمجموعة من العوامل، مثل تغير أنماط المناخ والأنشطة البشرية، وتحويل مجرى كميات كبيرة من مياه الأنهار التي تصب فيها، والري لإنتاج المحاصيل، وزيادة طلب السكان على المياه، تأثير قوي على حجم البحيرة وأدى إلى تقلصه. لقد اتخذت العديد من المبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية بهدف إدارة الموارد المائية التي تتقلص وعكس الاتجاه نحو اندثارها. هذه المبادرات دليل على اهتمام الشعوب والحكومات والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالحالة الراهنة.

إن لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي مبادرة إقليمية اتخذت بهدف، في جملة أمور، تنظيم ومراقبة استخدام المياه والموارد الطبيعية الأخرى في حوض البحيرة، في حين أنها نشطة نسبيا وحققت بعض الإنجازات، لم تؤد إلى تحسينات ملموسة في تجديد موارد مياه البحيرة. لقد وضعت لجنة حوض بحيرة

تشاد مشروعا لتجديد موارد البحيرة بهدف تجديد البحيرة من خلال نقل ٩٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية من نهر أوبانغي عن طريق قناة ملاحية تصب في بحيرة تشاد بغية عكس اتجاه تدهور الأراضي والمياه وإحياء النظم الإيكولوجية للبحيرة.

وبما أن المشروع طموح فإنه يمكن أن يحدث تغييرا جذريا في الوضع الحالي في الحوض وحياة سكانه.

ينبغي أن تتحمل بلدان المنطقة مسؤولياتها الثابتة وتعزز إرادتها السياسية من أجل حشد المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن ينظر بجدية في تقديم دعم ملموس للمشروع. إذا لم يتم عكس مسار الحالة الراهنة سريعاً، يمكن أن تصبح بؤرة أخرى للأزمات والنزاع وتهديدا حقيقيا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وباختصار فإن حوض بحيرة تشاد لم يعد قادراً على تأمين سبل العيش للأشخاص الذين يعيشون على شواطئه، وهي حالة راهنة تؤدي إلى تهديد الحالة الأمنية وتسبب الأزمة الإنسانية الحالية.

لقد واصلت الحالة الأمنية في حوض بحيرة تشاد التدهور على مر السنوات القليلة الماضية في ظل تقلص الموارد. وأدى الفقر والبطالة إلى إيجاد مخزون من التطرف والتطرف العنيف والمجندين المستعدين للانضمام للإرهابيين. إن تمرد جماعة بوكو حرام المستمر منذ سبع سنوات وانتشر من نيجيريا إلى تشاد والنيجر والكاميرون دفع البلدان المتاخمة لبحيرة تشاد إلى الانضمام إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على أساس فهم أن اتباع نهج إقليمي تعاوني سيكون أنجع وسيلة لحرمان الإرهابيين من ملاذات آمنة مع تعزيز القدرات العسكرية لتلك البلدان لمواجهة جماعة بوكو حرام وهزيمتها. أقر الاتحاد الأفريقي تشكيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأثنى مجلس الأمن على بلدان حوض بحيرة تشاد وبنن لجهودها الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

وبالرغم من التقدم المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام، استمر الإرهابيون في النشاط في المنطقة وتكثيف الهجمات غير المتناظرة والاستمرار في حملاتهم للترهيب والموت والتدمير. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وبلدان المنطقة في توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن في مكافحة الإرهاب في المنطقة.

إن الطابع المتكرر لانعدام الأمن الغذائي والفقر في المنطقة يتطلب جهودا متضافرة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا والوقاية من الجوع الشديد وسوء التغذية وضمان أن تتمكن المجتمعات التي تعاني الضنك من التعافي. وبالرغم من أن حكومات المنطقة تبذل جهودا للتصدي للتحديات الإنسانية بدعم من المجتمع الدولي، فإن الحجم الهائل للأزمة وتعقيدها واحتمال زيادة تدهورها يستدعي شعورا متجددا من الإلحاح.

ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفع عدد الأشخاص المشردين في المناطق الأكثر تضررا من ١,٦ مليون شخص إلى ٢,٤ مليون شخص، بينما ازداد بشكل سريع سوء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتمثل النساء والأطفال أغلبية المشردين مع استمرار شن هجمات جماعة بوكو حرام وتكثيف عملياتها العسكرية. نناشد، الآن أكثر من أي وقت مضى، المجتمع الإنساني حماية ومساعدة الأشخاص المشردين جراء النزاع والمجتمعات المضيفة لهم.

في الختام، من الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد جهودها المشتركة للتصدي للتحديات المتعددة التي تؤثر على المنطقة. وأنغولا تؤيد تأييدا كاملا الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إعادة تأهيل منطقة بحيرة تشاد وإعطاء أمل جديد للسكان المنكوبين وكذلك لمكافحة الإرهاب حتى هزيمة جماعة بوكو حرام وتقديم المساعدة إلى الملايين من الأشخاص الذين تمس حاجتهم في منطقة حوض بحيرة تشاد.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أشكر ستيفن أوبراين وجيفري فيلتمان على بيانيهما بشأن المسألة

التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا. إن ما سرده السيد أوبراين عن الحالة في منطقة بحيرة تشاد في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام مروع. فالفئات الضعيفة من السكان، بمن في ذلك الأطفال والفتيات الصغيرات والنساء خاصة، أهداف للأعمال البشعة. إضافة إلى ذلك، لا يزال يساورنا قلق شديد إزاء الحالة الإنسانية المتهورة في تلك البلدان. لا بد لنا من معالجة محنة الناس ببذل قصارى الجهود لضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم. إن الاحتياجات هائلة وكذلك ظروف العمل للعاملين في المجال الإنساني ما زالت صعبة للغاية ولا تزال هزيمة جماعة بوكو حرام بعيدة المنال بالرغم من التقدم المحرز. وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بشجاعة والتزام الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تعمل في ظل هذه الظروف.

إن العواقب الإنسانية المترتبة على أفعال جماعة بوكو حرام، التي ذكرها في وقت سابق السيد ستيفن أوبراين، جمة. غير أن الأرقام تثير الجزع، نظرا لأن التهديدات تؤثر على حوالي ٢٠ مليون شخص. يوجد اليوم ثلاثة أمثال المشردين قبل عامين. إنها أزمة التشرد الأسرع تزايدا في أفريقيا. يحتاج السكان المتضررون من الأزمة مساعدة عاجلة في شكل غذاء وماء ومأوى ورعاية صحية وحماية وتعليم. وقال لنا ستيفن أوبراين في وقت سابق أن ٥ ملايين شخص يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي. في ولاية بورنو وحدها، يعتبر أن ما يقرب من نصف مليون شخص بلغوا المرحلة الطارئة – أي يقتربون من المجاعة. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، من المرجح موت ٥٠ ألف طفل جراء سوء التغذية في حال عدم تلقيهم العلاج.

وبالطبع من واجبنا مساعدتهم، لكن هذا يعني أيضا ضرورة محاربة بوكو حرام بأقصى قدر من الحزم. اتخذت بلدان حوض بحيرة تشاد مبادرة توحيد جهودها في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ونرحب بهذا النهج. وندعم هذه الجهود على الصعيدين العسكري والمالي. وفرنسا تدعم بنشاط العمليات ضد جماعة بوكو حرام التي تقوم بها البلدان في المنطقة. ونقدم المعلومات الاستخباراتية لصالح البلدان المعنية، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي إلى تشاد والنيجر من خلال توفير المعدات والتدريب للقوات الكاميرونية. فنحن جميعا حلفاء في الحرب ضد هؤلاء الإرهابيين والمجرمين أيا كان شكل الإرهاب وأينما يحدث.

إن العمليات العسكرية الجارية ضد جماعة بوكو حرام قد أثبتت فعاليتها. فلم تعد اليوم جماعة بوكو حرام تسيطر على أراض وقد تراجعت إلى ملاذاتها الآمنة. وهذه الإنجازات الهامة ترجع إلى حد كبير إلى عمل القوات العسكرية من تشاد ونيجيريا. لقد دفع الكثير من جنود هذه الجيوش الثمن دما في الهجوم الإقليمي، وفرنسا تشيد بهم باحترام. غير أن المعركة ضد بوكو حرام لم تنته بعد. وستستمر الحملة الهجومية التي تشنها بلدان المنطقة، ومن واجبنا دعمها.

ومن الضروري أيضا بنفس القدر تكملة مكافحة جماعة بوكو حرام فورا بالسياسات الإنمائية في المناطق المتضررة. فبدونها ستواصل الحركة الإجرامية الازدهار على الفقر والشعور بالإقصاء الذي تتغذى عليه. وتشارك فرنسا أيضا في ذلك الجهد؛ لقد أطلق رئيس الجمهورية مبادرة بحيرة تشاد التي تنفذها الوكالة الفرنسية للتنمية على الصعيد الإقليمي.

وفي الختام، أود التذكير بأن القانون الدولي الإنساني ينطبق على جميع الأطراف. يجب أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من الوصول إلى جميع الأشخاص المحتاجين، بمن في ذلك الأشخاص المشردين. وندعو إلى الوصول الفوري والأمن وغير المشروط إلى السكان المحتاجين.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود الوفد السنغالي تقديم الشكر لكم السيد الرئيس لقبولكم طلب الوفد البريطاني بعقد هذه الجلسة المفتوحة الهامة بشأن إحدى

أشد المناطق حساسية في أفريقيا والعالم. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين هذا الصباح السيد فيلتمان والسيد أوبراين على عرضيهما وعلى المعلومات المستكملة التي تفضلا بلفت انتباهنا إليها.

إن حوض بحيرة تشاد هو أحد أجزاء أفريقيا حيث لم تؤثر التغييرات في خصائص البيئة المادية على الحياة اليومية للناس فحسب بل وعلى أمن واستقرار البلدان المحيطة به. إن بلدي، السنغال، يدرك تماما الفوائد العديدة للإدارة المشتركة للمناطق الطبيعية المشتركة، بما في ذلك الأنهار والأحواض مما جعل التعاون فيما بين الدول بشأن المياه ركيزة أساسية من ركائز سياستها الخارجية.

ومن هذا المنطلق؛ أطلقت السنغال مبادرتها للمياه والسلام والأمن، والتي تعتزم الترويج لها على الصعيد الدولي، بما في ذلك في مجلس الأمن. وجلستنا اليوم تؤكد أهمية هذه المبادرة.

وماديا، يتعرض سكان حوض بحيرة تشاد للخطر بسبب الانكماش الحاد للبحيرة الناجم عن الجفاف والتصحر وتغير المناخ والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وتزيد هذه الظواهر ضعف السكان وتؤدي إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية من أجل الوصول إلى موارد حوض بحيرة تشاد واستخدام وتقاسم تلك الموارد. وهذه الحالة المأساوية حوّلت المنطقة إلى أرض خصبة للتسلل والأنشطة المتطرفة للجماعات الإرهابية العنيفة، وأولها جماعة بوكو حرام المقيتة. وفي هذا الصدد، يدرك وفد بلدي ويؤيد الجهود التعاونية التي تبذلها بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد لتعالج معا التحديات الهيكلية والدورية التي تواجهها، بالإضافة إلى تفشي انعدام الأمن والتهديدات الجديدة والظروف القهرية الناجمة عن الهجمات المستمرة وأعمال الاختطاف التي ترتكبها بوكو حرام.

إن الاستجابة المتضافرة لبلدان المنطقة، بدعم من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع الدولي، قد بدأت تظهر نتائجها، ولا سيما النجاحات العسكرية الفعالة التي تحققها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ولكن بلدانَ المنطقة تحتاج إلى دعم لوجستي ومالي إضافي وحتى الدعم البشري، بما في ذلك في مجال الاستخبارات، إذا أريد لها أن تتصدى بفعالية أكبر للتحديات العديدة التي تواجهها فيما يتعلق بالأمن والاحتياجات الإنسانية والتنمية المستدامة.

ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/566)، أصبح عدد المشردين داخلياً في حوض بحيرة تشاد حاليا ٢,٤ مليون شخص. ويتعرض هؤلاء الأشخاص المشردون داخليا، وغالبيتهم من النساء والأطفال، لجميع الأخطار، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء. وبالتالي، إلى جانب العمل العسكري، يجب تنفيذ استجابة إنسانية مناسبة في مواجهة التحديات العديدة، بما في ذلك، في جملة أمور، الهجرة بسبب الأزمة الأمنية؛ واحتياجات الحماية الخاصة للاجئين والمشردين، الذين يُعَدُّون بالملايين؛ وانعدام الأمن الغذائي والظروف التي تقترب من مستوى المجاعة المنتشرة في منطقة الساحل والمناطق االواقعة في بؤرة التهديد الأمني الناجم عن جماعة بوكو حرام.

وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بمختلف الأنشطة المضطلع بها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب، ويشير إلى ضرورة المواءمة بين المبادرات وإلى التعاون الجاري بين الجهات المعنية. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بالحوار الإقليمي بشأن الحماية الذي عُقد في أبوجا في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه، واعتمد في ختامه المشاركون الذين يمثلون حكومات تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، مع الشركاء الدوليين ومنظمات غير حكومية عديدة، تدابيرَ تهدف إلى توفير مزيد من الحماية والمساعدة لسكان منطقة حوض بحيرة تشاد. وتجدر الإشادة بالاتفاق الثلاثي بشأن العودة الطوعية للاجئين النيجيريين في الكاميرون، الذي وقعته في ٩ حزيران/يونيه حكومتا الكاميرون ونيجيريا والممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويشدد وفد بلدي على التحديات المرتبطة بالتمويل، ويدعو إلى مزيد من التعبئة من أجل سد الفجوة التي لا تزال كبيرة، إذ لم يتم استلام سوى ٢٢ في المائة من الأموال اللازمة. ولهذا السبب، يكرر وفد بلدي النداء الذي وجهه مقدما الإحاطتين الإعلاميتين في هذا الصباح، وكذلك زميلنا من المملكة المتحدة، الداعي إلى سرعة صرف الـ ٢٥٠ مليون دولار التي تم التعهد بها للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وقبل كل شيء، إلى القيام بالمزيد من أجل التمويل الكامل للميزانية البالغة ٧٢٣ مليون دولار التي اقترحتها بلدان المنطقة دون الإقليمية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم بشأن الأزمة المستمرة والتي تزداد إلحاحا في حوض بحيرة تشاد والتي تستحق، كما ذكر آخرون، اهتماما أكبر من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وأود أن أشكر وكيلي الأمين العام فيلتمان وأوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين وجهودهما وجهود فريقيهما، الرامية إلى المساعدة في التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية الكبيرة في المنطقة. إن السيد أوبراين يعرف المنطقة أكثر بعد أن كرس عُمراً لشعوبها، وأعتقد أن التزامه الشخصي يحظى ببالغ التقدير وهو مؤثر للغاية.

في نيسان/أبريل، وبناء على طلب الرئيس أوباما، ترأست وفد حكومة الولايات المتحدة إلى تشاد والكاميرون ونيجيريا للاجتماع مباشرة مع الجهات التي تتزعم جهود مكافحة جماعة بوكو حرام والاستجابة للكارثة الإنسانية التي تسببت فيها، وكذلك بطبيعة الحال للاستماع من المجتمعات المتضررة مباشرة من العنف المروّع للجماعة. وضم الوفد ممثلين عن مجموعة من القوات العسكرية والوكالات الإنسانية والسياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة، مما يجسد فهمنا للنهج الشامل اللازم لهزيمة جماعة بوكو حرام بطريقة دائمة ومنع أي جماعة أخرى على شاكلتها من الظهور في مكانها.

وكجزء من الرحلة، قمنا بزيارة مخيمات المشردين داخليا واللاجئين الذين شردتهم جماعة بوكو حرام. وقد كان جميع الذين قابلناهم تقريبا لديهم قصص مروعة عما شاهدوه من نهب وحرق للمنازل وقتل للرجال والفتيان واغتصاب واختطاف للنساء والفتيات. وقالت لي فتاة عمرها ١٤ عاما التقيتها في مخيم في الكاميرون أنه عندما وصلت جماعة بوكو حرام إلى قريتها، قال لها أحد المقاتلين، ”إما أن تتزوجيني وتصبحي عبدتي، أو سأقتلك مع بقية أسرتك“. وأصبحت هذه الفتاة رقيقة كي تتمكن أسرتها من العيش. تصوروا أن تضطر طفلة إلى اتخاذ قرار مثل ذلك. وفي نهاية المطاف، تمكنت البنت من الفرار من محتجزيها، ولكن ما عاناته من صدمة، وعلى النقيض من ذلك، من شعور بالذنب سيلازمانها طوال حياتها.

وكما نعلم جميعا، فإن فظائع من هذا القبيل تستمر. ففي ٣ حزيران/يونيه، على سبيل المثال، هاجمت جماعة بوكو حرام مخفرا للأمن في منطقة ديفا بالنيجر، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ٢٤ من أفراد الأمن وجرح ١١١ شخصا آخر. وتم تشريد أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص نتيجة لذلك، والكثير منهم كانوا من المشردين داخليا أو اللاجئين أصلا. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن صبيا فجّر نفسه في بلدة جاكانا بالكاميرون، مما أسفر عن مقتل ١١ شخصا كانوا قد تجمعوا بعد الإفطار خلال شهر رمضان.

وأود أن أناقش بإيجاز الجهود الأمنية والإنسانية التي نحتاج إلى بذلها لهزيمة هذه الجماعة الوحشية. ومن نافلة القول أن الجهود العسكرية القوية أمر بالغ الأهمية. ونظرا لأن جماعة بوكو حرام قد أثبتت قدرتها على التحرك ذهابا وإيابا عبر الحدود الدولية، فلا بد أن تتمكن حكومات المنطقة من تنسيق جهودها بسهولة تامة من أجل ملاحقة الإرهابيين عبر تلك الحدود. وهذا لا يكون دائما سهلا، إذ إنه أمر صعب للغاية

في تلك المنطقة، ولكن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تقوم بدور متزايد في تحسين هذا التنسيق، وكذلك في التخطيط وتبادل المعلومات الاستخبارية. وهذه الجهود حققت مكاسب هامة في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك تحرير آلاف الرهائن وتدمير العشرات من معسكرات الإرهابيين، وهذا الأمر جدير بالتأكيد – واستعادة حوالي ٧٥ في المائة من الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة بوكو حرام سابقا. ولا بد من المحافظة على تلك المكاسب، وهذا يتطلب الدعم من المجتمع الدولي وتقوية أي حلقة ضعيفة في الحالة الأمنية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة متفقون بالإجماع على أن جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، للأسف فإن قلة فحسب يدعمون البلدان على الخطوط الأمامية لهذه المكافحة. ونشيد بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على مساهماتهما للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. والولايات المتحدة، من جانبها، تدعم القوة المشتركة والدول الأعضاء فيها بالمستشارين وبتبادل المعلومات الاستخبارية وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب والمعدات غير الفتاكة، وهي مساعدة يزيد مجموعها على ٧١ مليون دولار، فضلا عن تقديم ٤٠ مليون دولار عن طريق الصندوق العالمي للطوارئ الأمنية للتدريب والمعدات لمساعدة شركائنا في تعزيز أمن الحدود.

ونحث المزيد من الدول الأعضاء على تكثيف تلك الجهود ودعمها.

وتوخياً لفعالية تلك الجهود العسكرية، يجب احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي شدد المجلس على أهميته في بيانه الرئاسي S/PRST/2016/7، الصادر في أيار/مايو بشأن الجهود المبذولة لمكافحة بوكو حرام. فعندما تعتقل قوات الأمن الحكومية مدنيين لمجرد الاشتباه، وتستخدم التعذيب في محاولة لانتزاع المعلومات، وتطبق تكتيكات الأرض المحروقة أو تقف مكتوفة الأيدي بينما تقوم مجموعات الاقتصاص غير القانوني بتنفيذ عدالة الغوغاء أو ترتكب أي انتهاكات أخرى مع إفلاتها من العقاب، كل ذلك مما يؤدي إلى نفور المدنيين الذين يعتبر دعمهم وتعاونهم عنصراً أساسياً لمكافحة بوكو حرام على نحو فعال.

وإذ نواصل تعزيز الجهود العسكرية ضد بوكو حرام، علينا أن نبذل جهداً أكبر لمعالجة الأوضاع الإنسانية المتردية في المنطقة، وأشدد على وصف ”المتردية“. وكما سمعنا من وكيل الأمين العام أوبراين، فإن عدد النازحين داخل بلدانهم بسبب بوكو حرام يقدر بحوالي ٢,٥ مليون شخص، بينما جرى الدفع بقرابة ١٥٠ ٠٠٠ شخص إلى خارج حدود بلادهم. وأكثر من ٩٠ في المائة من النازحين داخلياً في المنطقة استقبلهم أفراد من أسرهم أو استوعبتهم المجتمعات المحلية – وتلك شهادة على السخاء الكبير من جانب سكان المنطقة، وعلى الأعباء الجسيمة التي يتحملونها على عاتقهم أيضاً. فهذا حارس أمن في إحدى الجامعات التي زرتها في يولا، نيجيريا، استقبل في مرحلة ما أكثر من ٥٠ عضواً من أفراد أسرته الممتدة كانوا قد نزحوا بسبب أعمال العنف. إنه بطل وطني، وهناك عشرات الآلاف من هؤلاء الأبطال في شتى أنحاء المنطقة. وبوكو حرام هي التي أطلقت العنان لذلك الشر الحقيقي، وكانت صاحبة السبق في سرقة الأطفال واستخدام الفتيات في هجمات انتحارية. ولكن، إلى جانب ذلك الشر، رأينا أيضاً أمثلة لا تصدق للإيثار والخير. وأعتقد أننا جميعا، بما لدينا من قدرات أكبر، ينبغي أن نستلهم من هؤلاء الأبطال أن علينا أن نبذل المزيد من الجهد.

الحالة في المخيمات مزرية للغاية، كما سمعنا. وقد تمكنت منظمة أطباء بلا حدود مؤخراً من الوصول إلى مدينة باما في ولاية بورنو، نيجيريا، بعد أن تعذر على عمال الإغاثة التابعين لها الوصول إليها طوال عامين بسبب انعدام الأمن. وهذه

المدينة يقطنها قرابة ٠٠٠ ١٠ شخص. وتبين للمنظمة أن ١٥ في المائة من الأطفال هناك يعانون من سوء تغذية حاد، وأنه كان يتعين إجلاء نحو ٠٠٥ ١ شخص. ومما تقشعر له الأبدان، أن الفريق التابع للمنظمة، لدى وصوله، وجد على مقربة من المخيم ٢٣٣ ١ قبراً حفرت في العام الماضي؛ ٤٨٠ من تلك القبور يبدو أنها لأطفال. وأبلغ سكان المخيم منظمة أطباء بلا حدود بحدوث ٤٠ حالة وفاة في باما خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر الحالي بسبب الجوع وأمراض قابلة للعلاج. تلك هي المخيمات التي يمكننا الوصول إليها. وفي تلك الأنحاء من بورمو (نيجيريا)، وبحيرة تشاد وديفا (النيجر)، التي يتعذر الوصول إليها، يمكن للمرء أن يتخيل مدى تردي الأحوال هناك.

لكن، على الرغم من تلك الحاجة الملحة للغاية، فإن النداءات الإنسانية لجمع مبلغ ٥٣٥ مليون دولار لمساعدة البلدان المتضررة تواجه نقصاً حاداً في التمويل، كما سمعنا. ففي نيجيريا، بلغ ما تم جمعه ٢٨ في المائة من النداء فحسب، وفي الكاميرون ٢٢ في المائة، وفي تشاد ١٧ في المائة فقط. وقد قدمنا أكثر من ٢٥٣ مليون دولار كمساعدة إنسانية للبلدان في حوض بحيرة تشاد خلال العامين الماضيين. ونحن، شأننا شأن المملكة المتحدة، نفكر الآن فيما يمكننا القيام به أكثر من ذلك – لأن الحالة تستوجب ذلك. وعلى المزيد من البلدان أن تكثف جهودها على الفور.

وإلى جانب تعزيز تلك الجهود العسكرية والإنسانية، نحتاج أيضاً إلى معالجة المشاكل المزمنة التي ساعدت على ظهور بوكو حرام بالدرجة الأولى، والتي سيؤدي تركها دون علاج إلى المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وهذه هي النقطة الأخيرة التي سأتطرق إليها. يجب أن نتبع سياسة النفس الطويل في مواجهة التطرف العنيف. وهذا يعني المزيد من الاستثمار في تعليم الصغار من المجتمعات المهمشة، ما قد يفتح المجال لفرص توفر مساراً أكثر إشراقا مما تعرضه الجماعات الإرهابية التي تستغل حالة التهميش. وهذا يعني بناء هيئات إنفاذ القانون التي تخضع في واقع الأمر للمساءلة أمام المجتمعات المحلية التي تخدمها وتعمل على كسب ثقتها. وهذا يعني رفع الزعماء الدينيين الذين يدينون الإرهاب أصواتهم والسعي لممارسة دينهم بطرق معتدلة وسلمية. وهذا يعني استئصال الفساد المستشري الذي طالما حرم السكان من الموارد التي تشتد حاجتهم إليها، والنهوض بالمؤسسات الشاملة التي تخدم الجميع، لا أن تخدم مجموعة بعينها على حساب أخرى. وهذا جدول أعمال حافل. ومن أبرز التحديات التي نواجهها الآن معالجة تلك الأسباب الجذرية وتنفيذ جدول الأعمال هذا في الوقت الذي نحافظ فيه على أرواح الناس هنا والآن، فهم في حاجة ماسة إلى دعمنا الإنساني.

ختاماً، فإن زيارة الوفد الذي ترأسته للمنطقة قد تزامنت بمحض الصدفة مع الذكرى السنوية الثانية لاختطاف ٢٧٦ طالبة نيجيرية من بلدة شيبوك. وكما لا يخفى على الحاضرين هنا جميعاً، ما زالت كل أولئك الفتيات في حكم المفقودات فيما عدا واحدة، ويفترض أن بوكو حرام تحتجزهن. وقد أتيحت لي فرصة اللقاء مع ثماني فتيات وقعن في الأسر في ليلة مروعة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عندما تعرضت مدرستهن للاجتياح. وقد ساقهن خاطفوهن إلى مركبات لا سقف لها، وتمكن عدد قليل منهن من الفرار عن طريق التشبث بفروع الأشجار التي تصادف مرور العربات تحتها في طريقها بعيداً عن المدرسة. ونجا عدد محدود آخر من الفتيات اللواتي التقيت بهن بسبب تعطل إحدى العربات لحسن الحظ فقفزن منها. ومن التقيت من الفتيات كن يدرسن في الجامعة الأميركية في نيجيريا في يولا، حيث حصلن على منح دراسية. ولم تكن الفتيات، قبل اختطافهن، قد انتهين من الدراسة الثانوية. ويحصلن الآن على دورات مكثفة لإعدادهن للحياة في المستقبل. ثمانية من الشابات، مع ١٦ أخريات من

فتيات شيبوك، كلهن يدرسن للحصول على درجة جامعية، ويسعين للعمل في مهن مختلفة. وجميعهن يتحدثن بطموح ومثالية عن دراسة الطب أو الهندسة أو المحاسبة. ويجمع بينهن قاسم مشترك مهم جداً، ذلك هو التصميم على العودة إلى شيبوك والمساعدة في إعادة بناء مجتمعهن. وقالت لي إحداهن، ”نريد أن يكون العالم فخوراً بنا“. فلنفكر في المغزى العميق لمجموعة من الفتيات انتزعن من فصولهن في منطقة خطيرة، حيث كانت أمنيتهن الوحيدة اجتياز اختباراتهن، لتأخذهن جماعة بوكو حرام في جوف الليل أسرى، ويبدين الآن نفس التصميم على العودة إلى ذلك المجتمع وما يتمنين إلا أن نفخر نحن بهن. ولا شك لدي في أن أمنيتهن هذه سوف تتحقق، ومثلهن كثير من الشباب والشابات في نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر. إلا أن ذلك لن يتأتى إلا إذا ساعدنا على تمكينهم منه.

السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر اليابان والمملكة المتحدة على عقد هذه الإحاطة الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضاً أن أشكر السيد ستيفن أوبراين لأنه شاطرنا تقييمه للحالة في المنطقة بعد زيارته لها في أيار/مايو، وأشكره بصفة خاصة لأنه شاركنا توصياته بشأن كيفية تجنب وقوع كارثة إنسانية في تلك المنطقة. وأشكر كذلك وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية في مجال الأمن، وتحديداً بشأن التقدم المحرز والتحديات التي ما زالت تنتظرنا في المعركة ضد بوكو حرام.

لست بصدد تكرار المعلومات التي تقشعر لها الأبدان التي استمعنا إليها بالفعل. وأظن أننا جميعا ندرك تماماً فداحة الوضع في المنطقة. ومع ذلك، أود في البداية أن أبدي ملاحظتين.

الملاحظة الأولى أن تواتر الأزمات الإنسانية في حوض بحيرة تشاد معناه أنها في طريقها إلى أن تصبح ظاهرة مزمنة. فإذا كانت تلك الأزمات الإنسانية لم تعد وليدة اللحظة، ينبغي ألا تكون استجابة التعاون الدولي آنية كذلك. ولذلك، ينبغي أن تقترن المساعدات الإنسانية الطارئة بأنشطة تنموية تعزز قدرات تلك المنطقة.

أما ملاحظتي الثانية فهي إن الأزمة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد تتطلب استجابة شاملة، لأنها محصلة مجموعة من العوامل: سلطة الدولة الهشة وسيطرتها المحدودة على الأراضي والفقر والهجرة وتغير المناخ والإرهاب والتطرف العنيف، في جملة أمور. وأود التركيز على تلك المسائل.

أولاً، فيما يتعلق بالتطرف العنيف، فقد تطرق العديد من الوفود بالفعل إلى المعركة ضد بوكو حرام من خلال فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. وإسبانيا، بدورها، تقدر الجهود التي تبذلها تشاد والكاميرون ونيجيريا والنيجر في هذا الصدد. ونحن أيضا نردد الدعوة إلى تعاون إقليمي أوثق لمكافحة تلك الجماعة الإرهابية. وأود كذلك أن أشدد على أهمية التأكد من أن تلك العمليات تراعى فيها احتياجات الحماية الخاصة للنساء والفتيات. ومن الأهمية بمكان توفير الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية للناجين. ومن المهم أيضاً تفكيك شبكات الاتجار، التي كثيراً ما تكون النساء والفتيات ضحاياها. وضمان الأمن داخل مخيمات النازحين داخلياً وحولها أمر مهم كذلك.

وكما سبق ذكره، فإن الأعمال العسكرية ليست كافية ويجب أن تواكبها تدابير أخرى ذات صلة، ألا وهي، مكافحة التطرف العنيف الذي يؤجج خطر الإرهاب. فجماعة بوكو حرام تسوغ أعمالها بخطاب يرفض بشدة التعليم والحقوق والحريات الأساسية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. والانتصار في معركة الاتصال والتوعية – لا سيما في ما يتعلق بالشباب، بغية تحذيرهم من الجماعات الإرهابية هو مهمة معلقة.

والمسألة الثانية التي أود أن أشير إليها هي تغير المناخ. فخلال جلستنا بشأن التحديات في منطقة الساحل (انظر S/PV.7699)، التي عقدت قبل شهرين تقريبا تحت الرئاسة المصرية، حدد الممثل الخاص للأمين العام بن شمباس تغير المناخ

بوصفه أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة. إن بحيرة تشاد تندثر، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الظروف الصعبة للغاية أصلا التي يعيشها سكان المنطقة. وذلك يسبب التشرد الداخلي القسري والهجرة ويزيد من حدة تهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه الانتباه إلى الاقتراح المثير للاهتمام الذي طرحه المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب لتحليل ما إذا كانت آثار تغير المناخ تتسبب في تفاقم هشاشة فئات سكانية معينة وما إذا كانت تجعلها أكثر عرضة للتطرف العنيف والتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية. ويبدو هذا، في نظرنا، مسألة حسنة التوقيت تماما عندما يتعلق الأمر بالمنطقة التي نناقشها، وهي حوض بحيرة تشاد.

والهجرة هي المسألة الثالثة التي أريد مناقشتها. وتتمثل إحدى عواقب الإرهاب الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام في المأساة الناجمة عن التشريد الجماعي للسكان، وما يقترن به من ظهور مخيمات تعاني نقصا هائلا في الخدمات الأساسية. ويختار الكثير من المشردين الهجرة، حيث غالبا ما يقعون ضحايا لشبكات الاتجار بالبشر. وكدليل على هذا التحدي، يكفينا النظر إلى الآلاف من الوفيات في البحر الأبيض المتوسط والصحراء وكذلك الصلات القائمة بين الإرهاب والاتجار بالمهاجرين.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن جلسة اليوم هي مثال جيد على كيفية أداء آليات الإنذار المبكر بشكل صحيح. ويجري إبلاغ مجلس الأمن في الوقت المناسب بشأن الحالة في المنطقة، وقد أعرب في عدة مناسبات مؤخرا عن رأيه بشأن المسألة، والتي كان آخرها عشية مؤتمر قمة الأمن الذي عقد في أبوجا في أيار/مايو ومع ذلك، إذا أردنا تغيير مسار الأحداث، لا بد أن أن تكون هناك إرادة سياسية أكبر لدى الجميع. والإنذار المبكر لن يكون ذا فائدة كبيرة إذا لم تتبعه استجابة سريعة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد عززت بلدان وسط وغرب أفريقيا مؤخرا تعاونها بشأن الأمن، والحالة العامة في المنطقة مستقرة. وأنشأت بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وصعدت معركتها ضد الإرهاب حيث أحرزت تقدما كبيرا في هذا الصدد، وهو ما تعرب الصين عن تقديرها بخصوصه. غير أن المشكلة الأمنية والحالة الإنسانية في المنطقة تظلان في غاية الخطورة. وتشكل الهجمات الإرهابية المتكررة والأنشطة الإجرامية المتفشية، مثل القرصنة في خليج غينا، تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي دعم بلدان وسط وغرب أفريقيا، بما في ذلك بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد في المجالات التالية:

أولا، ينبغي له دعم البلدان الأفريقية في الجهود التي تبذلها لمكافحة الإرهاب، والتي تشكل عنصرا هاما للغاية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم ويساعد بصورة نشطة بلدان المنطقة في بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب، بما يمكن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من أن تضطلع على نحو فعال بعملياتها للقضاء على الأخطار التي تشكلها المنظمات والأنشطة الإرهابية على هذه البلدان، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد.

ثانيا، لا بد من زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم تماما الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في معالجة مشاكل المنطقة، والخبرات والمزايا الفريدة لتلك المنظمات بهدف بناء أوجه تآزر وتشجيع إيجاد حلول للقضايا الإقليمية الساخنة من خلال أساليب مثل الحوار والوساطة والمساعي الحميدة.

ثالثا، ينبغي توفير المعونة الإنسانية للمنطقة بأسرع ما يمكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بالمقاصد المنصوص عليها في

ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة، على نحو ما حددته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن يوفر بصورة نشطة المساعدة الإنسانية للبلدان المعنية على أساس احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وذلك من أجل تخفيف حدة ما تواجهه بلدان المنطقة من نقص في الأغذية وانعدام الأمن الغذائي.

رابعا، يجب أيضا تقديم المساعدة لبلدان المنطقة حتى تتمكن من تحقيق التنمية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وينبغي للمجتمع الدولي كذلك زيادة مساعداته المالية لهذه البلدان على أساس احترام سيادتها الوطنية حتى تتمكن من بناء قدراتها حقا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما فتئت الصين تدعم بنشاط أفريقيا في مجال بناء القدرات، ملتزمة في ذلك بسياستها القائمة على الإخلاص وحسن نية والصداقة تجاه أفريقيا، والتي تتسم بتقديم العدل على المصالح. وخلال الرئاسة الصينية في نيسان/أبريل، بادرنا بعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن القرصنة في خليج غينيا (انظر S/PV.7675) والتي أسفرت عن البيان الرئاسي S/PRST/2016/4، الذي أبدى فيه المجلس تجاوبه مع تطلعات بلدان المنطقة إلى التعاون الدولي في مكافحة القرصنة، وهو ما ترتب عليه بناء توافق دولي في الآراء حول مكافحة القرصنة في خليج غينيا وأتاح نهجا جديدا في التصدي الجماعي لمسألة القرصنة. وستواصل الصين تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، وهي مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي والبلدان المعنية لدعم بلدان وسط وغرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والرخاء المشترك.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان ووكيل الأمين العام أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين، وكذلك وفد المملكة المتحدة على طلبه عقد هذه الجلسة.

إن الحالة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد لا تزال تزعزع استقرار منطقة غرب أفريقيا برمتها. وحالة الأمن الغذائي والحالة التغذوية في المنطقة تكاد تكون كارثية. ويشكل الفقر المدقع والتوترات بين الجماعات العرقية والتوترات الطائفية وتغير المناخ عوامل، تسهم جميعا في هذه الحالة المحزنة. والناس الذين يعيشون في مناطق غير آمنة لا يزالون يواجهون تدهور سبل عيشهم، بما في ذلك الزراعة وصيد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال العقد الماضي، أدى تزايد التطرف العنيف إلى تعقيد الحالة المتردية أصلا في المنطقة.

وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا تماما جميع المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب أيضا أن نشجع بقوة الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي لجميع العوامل الرئيسية للتراع. ويتعين إيصال المعونة الإنسانية حيثما تمس الحاجة إليها، ولا سيما للفئات الأشد ضعفا، بمن فيهم المشردون واللاجئون، في المناطق المضيفة والمناطق التي لا يمكن للبرامج الإنسانية الوصول إليها. وولاية بورنو في نيجيريا، التي تستضيف أكثر من مليون شخص من المشردين داخليا، هي أحد الأمثلة الحية في هذا المقام.

إن هذا المسعى يتطلب تمويلا كبيرا من الجهات المانحة الدولية. وللأسف، كما سمعنا للتو، لم يجر حتى الآن تمويل سوى ٢٨ في المائة من خطة استجابة الأمم المتحدة الخاصة لحوض بحيرة تشاد. ولذلك، فإننا نشجع الجهات المانحة على دعم جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ولن تكون المساعدة الدولية فعالة ما لم نوفر الاستجابة المناسبة للتهديد الرئيسي للمنطقة، أي جماعة بوكو حرام. وكما ذكر بحق مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، تقوض أنشطة بوكو حرام جهود المجتمع الدولي والجهود الإقليمية الرامية إلى المضي قدما في إنعاش البلدان المتضررة.

وتتطلب مواجهة تهديد جماعة بوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد، اعتماد برامج وطنية متسقة وتنفيذها لاحقا بهدف مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وفي ضوء ذلك، نشيد بنتائج مؤتمر قمة الأمن الإقليمي الثاني، الذي عقد في ١٤ أيار/مايو في أبوجا، الأمر الذي ساعد على تحسين تقييم وإعداد الاستجابة الإقليمية للتهديد الذي تشكله هذه الجماعة الإرهابية.

وندعو الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى دعم هذه الجهود الإقليمية قدر الإمكان، خاصة من خلال مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة في أفريقيا، بما في ذلك تعزيز التعاون مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات فيما يخص تطوير وتعزيز الاتصالات الاستراتيجية بين سلطات الاستخبارات وسلطات مكافحة الإرهاب في لدول المتأثرة.

ونتطلع أيضا إلى الزيارة المقررة للجنة مكافحة الإرهاب لدول حوض بحيرة تشاد، في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وفي رأينا، ينبغي أن تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تحديد الخطوات الأخرى المطلوبة لتعزيز وتشجيع التعاون بين المجتمع الدولي والمنطقة وذلك للمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية إقليمية شاملة مناسبة.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بمناقشتنا اليوم بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد، التي نعتقد نحن أيضا أنها مناسبة من حيث التوقيت، ونشكر المملكة المتحدة على طلب عقدها. يمكن لهذه المناقشة أيضا في رأيي، التمهيد للحوار الأوسع بشأن بناء السلام في أفريقيا الذي ستعقده الرئاسة غدا.

وأود أن أضم صوتي إلى الأصوات التي أعربت عن التقدير لوكيل الأمين العام فيلتمان، ووكيل الأمين العام أوبراين على إحاطاتيهما الإعلاميتين، التي تسلط الكثير من الضوء على الحالة هناك. تناول المتكلمون التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجهها المنطقة والاستجابات الممكنة من جانب المجتمع الدولي. وبغية الإسهام في المناقشة، أعتزم أن أركز بياني على مواضيع مماثلة، لكنني أعتزم التركيز على موضوع حماية الأطفال في منطقة الحوض.

تتشاطر ماليزيا الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس بشأن الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة لنحو ٥٠ مليون نسمة من سكان منطقة الحوض الأوسع نطاقا، التي تمتد عبر تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. وعلى الجبهة الأمنية، يلاحظ وفد بلدي أن السكان المدنيين في الحوض قد تأثروا بصورة مضاعفة، أولا جراء تدهور الحالة الإنسانية، الأمر الناجم جزئيا عن عوامل مناخية وإنسانية، وجراء التهديد الأمني للمتطرفين العنيفين، خاصة جماعة بوكو حرام.

من الواضح أن لجماعة بوكو حرام دورا في تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا في حوض بحيرة تشاد، ونحن ندرك احتياجات السكان. ونؤيد الدعوة الموجهة، ونشجع الأطراف المانحة على عدم إغفال الاستجابة الإنسانية في المنطقة بل دعمها بدلا من ذلك. تثير حقيقة احتفاظ جماعة بوكو حرام بالقدرة على شن هجمات واسعة النطاق، ونصب الكمائن المعقدة وإلمامها بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلا عن تعهدها بالولاء لتنظيم داعش قلقا كبيرا، لا سيما لأن الحالة الإنسانية للسكان المدنيين في منطقة الحوض تتسم بالفعل بالهشاشة ومحفوفة بالمخاطر.

وفي هذا الصدد، يسر ماليزيا أن تلاحظ أن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي أنشأتها لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي العام الماضي، قد تم تفعيلها وتضطلع بعمليات ضد جماعة بوكو حرام. وبصرف النظر عن عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فإننا نرحب بمختلف التدابير الأخرى التي تضطلع بها البلدان في المنطقة لمنع الهجمات والحد من استهداف المدنيين. إن تحسين التنسيق وجمع المعلومات الاستخبارية فيما

بين سلطات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تتيح القيام بعمليات وقائية ناجحة، هو أيضا أمر جدير بالثناء.

ومن المدهش ملاحظة أن واحدا تقريبا من كل خمسة انتحاريين من جماعة بوكو حرام هو طفل. وثلاثة أرباع الانتحاريين هم من الفتيات، كما أبرزت اليونيسيف في تقريرها الأخير. وهذا أمر بغيض تماما. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فإنها مثال ملموس لما يمكن أن يحققه تضافر الإرادة السياسية والعمل العسكري، إلى جانب التضامن والتعاون والحزم على الصعيد الإقليمي.

وعند مكافحة آفة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، يجب على جميع الأطراف مواصلة التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا نتفهم تماما، مع ذلك، أن ضمان استمرار عمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، يتطلب التوفير المستمر الذي يمكن التنبؤ بهللموارد الضرورية. إننا نؤيد دعوة الدول والشركاء الآخرين القادرين، بما في ذلك من المنطقة، للنظر بشكل إيجابي في تلبية هذه الاحتياجات. ولا تزال حالة انعدام الأمن التي طال أمدها، وعدم الاستقرار، وانعدام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الحوض تبرز ضعف السكان المدنيين الكبير، ولا سيما النساء والأطفال، والفتيان والفتيات.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الحالة غير المقبولة والمؤسفة التي يواجهها الأطفال على أيدي جماعة بوكو حرام. منذ عام ٢٠١٣، اقتلع ما لا يقل عن ١,٣ مليون طفل من ديارهم أو شردوا وهم يسعون إلى الفرار من أعمال العنف. ومن بين الخسائر المتكبدة الرئيسية، الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وفقدان فرص الحصول على التعليم يبعث على القلق بوجه خاص. وإن لم يتم التصدي لهذا الأمر، فإن العدد الكبير من الشباب غير المتعلمين والعاطلين عن العمل سيشكل موردا من المجندين المحتملين ليس فقط بالنسبة للإرهابيين، بل والجماعات الإجرامية المسلحة الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار دوامة العنف في منطقة غير مستقرة وينعدم فيها الأمن أصلا. لذلك، فإننا نشدد على أهمية ضمان استمرار تلقي جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال المشردون، ولا سيما في المناطق المتضررة، لخدمات التعليم.

إن ماليزيا تدين بأشد العبارات ممارسة اختطاف الأطفال لأغراض التجنيد واستخدامهم كمقاتلين أو دروع بشرية من قبل الإرهابيين وغيرهم من أطراف النزاع في المنطقة. تشكل هذه الممارسات انتهاكات جسيمة ضد الأطفال يجب مساءلة مرتكبيها. هؤلاء الأطفال والعديد من الآخرين المتخفين في صفوف الجماعة، هم ضحايا للتكتيكات غير الإنسانية والوحشية لجماعة بوكو حرام. ونشجع سلطات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على توفير حماية خاصة للأطفال المرتبطين بجماعة بوكو حرام. وندين على قدم المساواة اختطاف الجماعة للنساء والفتيات، اللائي يتعرضن لأعمال العنف الجنسي والزواج القسري، ونعتبرها أعمالا مروعة وغير مقبولة.

ومن أجل المضي قدما، نود أن نعبر عن قلقنا أنه حتى عند الإفراج عن الأطفال أو انفصالهم عن جماعة بوكو حرام، فإنهم يواجهون تحديات خطيرة لاستعادة حياتهم الطبيعية. إنهم يتعرضون في أغلب الأحيان للوصم من جانب مجتمعاتهم المحلية. ونود أن نشدد على أنه في مثل هذه الحالات، يجب اعتبار الأطفال في المقام الأول ضحايا يستحقون العلاج والدعم من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع في نهاية المطاف. وينبغي ألا يعانون من النبذ والفضيحة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام ماليزيا بالعمل بفعالية مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة بطريقة منسقة ومتضافرة، بغية القيام بصورة جماعية بمعالجة الحالة المتردية في حوض بحيرة تشاد.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان والسيد ستيفن أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح بشأن الحالة الإنسانية والأمنية في حوض بحيرة تشاد.

لا يزال يساورنا القلق جراء الحالة الأمنية هناك، فضلا عن الأزمة الإنسانية التي اجتاحت المنطقة منذ عدة سنوات والتي، على الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في الأشهر الأخيرة، لا تزال تؤثر على الملايين من الناس، سواء بسبب تأثير المتطرفين، الذين يستخدمون تكتيكات مروعة من أجل بث الخوف بين السكان، أو بسبب جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت تاريخيا على بلدان المنطقة.

وقد أدى انعدام الأمن الغذائي والفقر والإقصاء والجفاف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاشتباكات بين المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية، المسؤولة عن التشريد القسري وقدر كبير من عدم الاستقرار، إلى تقويض التنمية الطبيعية لمنطقة ذات إمكانات بشرية واقتصادية هائلة.

وفي هذا الصدد، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدين مرة أخرى وبشدة الأعمال التي تقوم بها جماعة بوكو حرام الإرهابية في منطقة بحيرة تشاد، التي شكلت هجمات خطيرة ضد سلام وأمن شعوب الكاميرون وتشاد ونيجيريا والنيجر خلال السنوات الأخيرة، والتي تؤدي إلى تفاقم الحالة الهشة أصلا، ولا سيما الجانب الإنساني.

ومن المستهجن تماما أن تشمل تصرفات تلك الجماعة الإرهابية اختطاف الأطفال والشباب والنساء وتدمير المرافق التعليمية وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. وفي ذلك الصدد، كنا ولا نزال ثابتين في دعمنا لجميع مبادرات المجلس الرامية إلى النهوض بحل مستدام لهذا التهديد الإرهابي. وكانت أحدث مبادرة البيان الرئاسي S/PRST/2016/7، المؤرخ ١٣ أيار/مايو، الذي أكد من جديد الالتزام بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بحزم.

ونود أن نعرب عن تضامننا مع ضحايا أعمال جماعة بوكو حرام الإجرامية، ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص الذين لا يزالون أسرى، بمن فيهم ضحايا التجنيد القسري.

وينبغي للكارثة الإنسانية التي تؤثر في المنطقة أن تكون مثار قلق شديد وتحظى بعناية فورية، لا سيما بالنظر إلى الأعداد الهائلة من المشردين داخليا واللاجئين الذين فروا من ديارهم لإنقاذ حياتهم. ووفقا لآخر التقارير الواردة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، تجاوز عدد الأشخاص المشردين داخليا خلال العام الماضي ٧٠ ٠٠٠، مع ما يقرب من ٧ ٠٠٠ لاجىء. وكما يمكن توقعه، فإن الحالة لا تسمح للضحايا بأن يعيشوا حياة كاملة وسلمية، وهم محرومون من أبسط حقوقهم في الخدمات الأساسية، والتعليم والثقافة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يقوض على جميع المستويات قدرة المنطقة دون الإقليمية والبلدان المعنية على الاستجابة.

وفي حين تواجه البشرية تحديات إنسانية كبيرة، فإن أزمات مثل الأزمة في منطقة بحيرة تشاد دون الإقليمية التي لا تحظى، في بعض الحالات، إلا بقليل من التغطية الإعلامية، تندرج تماما تحت مسؤوليات هذه المنظمة والمجتمع الدولي، ويجب أن تلقى مزيدا من الاهتمام. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لمختلف قطاعات المجتمع الدولي التي تعهدت بتقديم موارد مالية لهذه المسألة أن تفي على نحو كامل بالتزاماتها بهدف معالجة وحل التحديات الإنسانية والإنمائية.

إن الجهود التي تقودها بلدان المنطقة من أجل التصدي للحالة بفعالية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر جديرة بالثناء، وكذلك الجهود التي تبذلها مختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتقديم

المساعدة والإغاثة لضحايا هذه الأزمات. وبالمثل، نرحب بجهود نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون، من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام. ونشيد بالإنجازات التي حققتها في الأشهر الأخيرة، التي أدت إلى زيادة الاستقرار في المنطقة. ونتمنى لها نجاحا مستمرا في جهودها المنسقة في جميع المجالات من أجل مكافحة التهديدات الأمنية.

لقد كان مؤتمر القمة الأمني الإقليمي الذي عقد في أبوجا في ١٤ أيار/مايو هو المحفل المناسب للتأكيد مجددا على الالتزام السياسي للأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية بتعزيز استراتيجيتها الأمنية المشتركة الرامية إلى كبح انتشار الإرهاب. ونأمل أن تتم مضاعفة نتائجه ويؤدي إلى تحسينات ملموسة.

وفي ذلك الصدد، يجب أن تتسق جميع الحلول لبلاء الإرهاب مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك سيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير. وكجزء من الجهود المبذولة في التصدي لخطر الإرهاب على السلم والأمن الدوليين، فإننا نعتبر دور السياسة العامة أساسيا بوصفه محركا للاستقرار الاجتماعي. وبالتالي، فإننا نشجع بلدان منطقة بحيرة تشاد على مواصلة بذل الجهود لتعزيز استراتيجيات حكومية تعليمية واقتصادية وسياسية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، من الملح تعزيز قدرات الدولة على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والمحلي، من أجل منع ومكافحة أسباب التهديدات الأمنية. ويجب أن تقترن الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية بدعم حاسم من الأمم المتحدة ووكالاتها.

لقد كان لأعمال لجنة حوض بحيرة تشاد في مختلف المجالات في مكافحة أعمال جماعة بوكو حرام قيمة كبيرة، ونعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك استراتيجيات منسقة – مع قيادات البلدان المتأثرة ودعم المجتمع الدولي – لمنع هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين ومكافحته والقضاء عليه.

وأخيراً، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن هزيمة الإرهاب في نهاية الأمر لا يمكن أن تعتمد فقط على العمل العسكري. يجب أن نحرز تقدما في معالجة العناصر الهيكلية للفقر التي تدفع إلى ظهور العنف وانتشاره. وإلا فإن الانتصارات العسكرية في ساحة المعركة لن تضمن سلاما مستداما.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة ذات أهمية كبيرة، ألا وهي الحالة في حوض بحيرة تشاد. كما أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

قبل ما يزيد قليلا على أسبوعين، استمع مجلس الأمن إلى السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو يقدم إحاطة إعلامية هنا في هذه القاعة بشأن التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/566) عن أنشطة المكتب (انظر S/PV.7735)، التي سلط خلالها الضوء على البيئة الأمنية والإنسانية الهشة في حوض بحيرة تشاد. ولا يعبر بيان أوروغواي الموجز بشأن هذه المسألة عن أي نية للتقليل من تأثير هذه الأزمة، لأنه بالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد لهذه المشاكل، يمكننا بوضوح استكشاف هذه المسائل بإسهاب أكبر.

تتخذ أوروغواي نهجا شاملا إزاء الأزمات في هذه المنطقة، وبالنظر إلى أن الحالة قد آلت إلى وضعها الراهن بسبب محصلة عدد كبير من العناصر المجتمعة التي تواصل مفاقمة أوجه القصور الهيكلية القائمة. لقد دفعت البيئة الأمنية المؤسفة، التي ساءت في المقام الأول بسبب التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية ونقص الغذاء واحتياجات السكان الأساسية غير الملباة، ٢,٦ مليون شخص إلى ترك ديارهم قسرا – مع ٧١٨ ٧١ مشرد مسجل خلال ما يزيد قليلا عن عام، وما يقدر بـ ١٩٣ ٤٣ لم يتم تسجيلهم بعد – مما يزيد من زعزعة استقرار منطقة هشة أصلا.

إننا نتكلم عن ٢,٦ مليون شخص اضطروا إلى ترك كل شيء بسبب الأزمة في المنطقة، و ٢,٤ مليون شخص تضرروا جراء عنف جماعة بوكو حرام و ٣,٨ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. قد لا تبدو تلك الأعداد كبيرة على نطاق عالمي، بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. غير أنه بالنظر إلى أن عدد سكان أوروغواي يقدر بحوالي ٣,٥ مليون نسمة، فإن مجرد إجراء تلك المقارنة يترك أثرا له معنى ويثير القلق. والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو، ماذا يمكن للمجتمع الدولي القيام به على الأقل للتخفيف من الأزمات التي تواجه ٢١ مليون شخص يعيشون في هذه المناطق المتضررة من الأزمات؟

أولا، يجب أن نشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة – برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، من بين أخرى – علاوة على الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ – التي حاولت، بالقدر الذي تسمح به قدراتها، تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لأولئك الناس.

وتعدّ خطة الاستجابة للطوارئ خلال تسعين يوما أداة أخرى، ولا ريب أنها ستحدث تغييرا كبيرا في الحالة في حوض بحيرة تشاد.

ثانيا، يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للأزمة: ألا وهي الجوع ونقص التعليم وعدم الحصول على مياه الشرب المأمونة وانعدام الأمن والمرافق الطبية، بين أمور كثيرة أخرى. ومن الضروري أن نتوصل إلى حلول مستدامة لهؤلاء السكان كي يتسنى لهم بناء قدرته على التكيف والتأقلم مع الشدائد.

وفيما يتعلق بجماعة بوكو حرام، فمن الواضح أنها تسعى – بالإضافة إلى تفسيراتها الملتوية أو المنحرفة للدين –، فمن الجلي أنها تسعى إلى غرس الخوف في الضحايا واستغلالهم. واتضح أيضا أن لها مصالح استراتيجية في المناطق الحدودية بين نيجيريا والنيجر والكاميرون، بما في ذلك السيطرة على تدفق الأسلحة والاتجار بالبشر والاتجار بالعاج. ونشدد على أن أعضاءها يعملون بوصفهم مجرمين عاديين في حالة عدم انخراطهم في الإرهاب. ومن الضروري أن نواصل العمل على استراتيجيتنا ضدها بجميع الوسائل المتاحة لنا.

وتثني أورغواي على جميع الخطط والمبادرات في حالات الطوارئ التي ثبت أنها أدوات هامة لتقديم المساعدة إلى السكان المعرضين للخطر، ولكن يجب علينا أيضا أن نواصل العمل مع حكومات الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا على بناء القدرات التي تمكّنها من التصدي للأسباب الجذرية التي تغذي هذه الأزمات.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين التفصيليتين عن الوضع العسكري السياسي والإنساني في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ويثير القلق بوجه خاص استمرار أنشطة جماعة بوكو حرام التي لا تزال تقوض الاستقرار في الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد، وتهدد العديد من البلدان الأخرى في القارة. ونذكّر بأن جماعة بوكو حرام قد أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي رسخت أقدامها في ليبيا حيث سادت الفوضى وفراغ السلطة الفعلية خلال السنوات الخمس الماضية. ويقتضي ذلك الترابط أكثر من ذي قبل الاستجابة العاجلة القوية المتماسكة لذلك التهديد الإرهابي في أفريقيا. ويساورنا القلق أيضا إزاء الأساليب الجديدة والمبتكرة التي تستخدمها جماعة بوكو حرام المتمثلة في تفادي المواجهات المباشرة مع القوات المسلحة الحكومية، وتفضل مهاجمة المدنيين العزّل والبنية التحتية المدنية بواسطة التفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ولن يتسنى تحسين الحالة الإنسانية وحل مسألة اللاجئين والكثير من المشاكل المرتبطة بالتهديد الإرهابي في المنطقة دون

القضاء على التهديد الذي تشكّله جماعة بوكو حرام. وقد تجلى ذلك لنا جميعا اليوم وبات أولويتنا القصوى. وننوه بالجهود التي تبذلها لجنة حوض بحيرة تشاد، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وبنن، ونرحب بالنتائج التي حققتها. ونحن على اقتناع بأنه لا سبيل إلى دحر الجماعات الإرهابية في أفريقيا وفي أماكن أخرى في العالم إلا عبر عملنا الجماعي.

ونرحب أيضا بالقرار الإيجابي المتخذ في قمة الاتحاد الأفريقي الأخير في كيغالي بإنشاء صندوق مكافحة الإرهاب بغية تلبية احتياجات القارة، ومن المتوقع أن يضطلع بدور هام في القضاء على الإرهاب في جميع أنحاء أفريقيا. ونعرب عن بالغ الإشادة بالتدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتقديم المساعدة المتعددة الأوجه إلى بلدان حوض بحيرة تشاد. وما دامت أهم القرارات قد أُتخذت بالفعل، فإنه يجب تنفيذها الآن. وستواصل تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأفريقية بصورة نشطة.

السيد تولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلي الأمين العام فيلتمان وأوبراين على عملهما المباشر وأفكارهما فيما يتعلق بحوض بحيرة تشاد.

وكما سمعنا، فإن المنطقة تواجه مجموعة من التحديات الخطيرة للغاية، بما في ذلك الآثار البيئية والاقتصادية لتغير المناخ وانعدام التنمية، والسكان الشباب الذين يتطلعون إلى المزيد من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى وجود الجماعات التي تدعو إلى الفكر المتطرف. ونشعر بالقلق العميق إزاء تشريد الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة، الكثير منهم من النساء والأطفال، بسبب أعمال جماعة بوكو حرام. وقد زاد من تفاقم هذه الحالة، تزايد الهجمات في منطقة جنوب ضفة النيجر. ويهدد تشريد السكان على نطاق واسع بزيادة عدم الاستقرار الإقليمي. ونتفق على ضرورة بذل جهود متضافرة لأجل إعادة توطين أولئك المتضررين وإنعاشهم.

وقد بيّن السيد أوبراين أن هناك ما يزيد على ٩ ملايين شخص من المحتاجين في منطقة حوض بحيرة تشاد. وتؤدي الأعمال المستمرة لجماعة بوكو حرام إلى تفاقم الحالة الإنسانية العصيبة أصلا. ويسهم تعطيل أنشطة الزراعة والرعي في التسبب بالأزمة الغذائية الوشيكة في شمال شرق نيجيريا. وبالتالي، فإن جلسة اليوم تكتسي أهمية بالغة في توجيه انتباه مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى هول المشاكل التي تواجهها المنطقة.

ونرحب بالمكاسب التي حققتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجيش النيجيري ضد جماعة بوكو حرام، بما في ذلك إنقاذ ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من المختطفين وإلقاء القبض على أعضاء أساسيين في جماعة بوكو حرام. ونعرب عن ارتياحنا ايضا للتنسيق المكثف من جانب حكومات الدول في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية وإنشاء خلية مشتركة للاستخبارات في انجمينا في نيسان/أبريل.

وتؤيد نيوزيلندا إيجاد الحلول الإقليمية للمسائل الإقليمية، وتشجع على ذلك. وتعدُّ القوة المشتركة مثالا عمليا للاستجابة الإقليمية الجماعية المنسقة لهذا التهديد الذي يتسم بطابع إقليمي وعابر للحدود في جوهره.

ومن الأهمية بمكان كفالة التمويل اللازم للقوة المشتركة. ويشير ذلك أيضا إلى مشكلة مستمرة وأكثر عمقا في نهج المجتمع الدولي المعني بتمويل مكافحة الإرهاب وعمليات السلام بقيادة إقليمية. وما برحت نيوزيلندا تؤيد بقوة الدعوات الأفريقية للتوصل إلى حل طويل الأمد لمسائل التمويل هذه، ومن شأنها أن توفر التمويل للمنظمات الإقليمية بطريقة أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ بها، مع التسليم أيضا بضرورة مراعاة المرونة في حالات محددة.

وكما قال مقدمو الإحاطات الإعلامية، فإن هذه ليست مجرد مسألة أمنية، ولا يمثل الرد العسكري عليها إلا جزءا من الحل المؤدي إلى هزيمة جماعة بوكو حرام. ومن الضروري معالجة الظروف التي هيأت لترسيخ التطرف في المنطقة، بما في ذلك

التهميش السياسي والاقتصادي، ومحدودية فرص الحصول على التعليم والعمالة، وشح الفرص الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أتقدم بالشكر إلى السيدين جيفري فيلتمان وستيفن أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

يواجه حوض بحيرة تشاد تهديدا متناميا وعلى نطاق ينذر بالخطر. فهناك نحو ٩,٢ مليون شخص – أي ما يزيد على عدد سكان مدينة نيويورك – بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، ويواجهون العنف من قبل جماعة بوكو حرام. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الحالة من جراء موسم الأمطار وضعف المحاصيل الزراعية. ويساور اليابان قلق بالغ إزاء الحالة في الميدان، وهي تتطلب استجابة حقيقية ومحددة. وأود أن أتناول نقطتين في مواجهة هذه الحالة.

أولا، يكتسي التعاون العسكري الإقليمي عبر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات أهمية بالغة بالنسبة لحوض بحيرة تشاد. وتضطلع تلك المبادرة الإقليمية، عبر لجنة حوض بحيرة تشاد – إلى جانب الملكية والقيادة الوطنيتين – بدور لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ولن تستطيع المجتمعات المحلية الضعيفة هذه الحصول على المساعدة الإنسانية إلا بفضل العمليات الفعالة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

حالما يتم تحرير المناطق من متمردي بوكو حرام، يمكن الاضطلاع بالعديد من الأنشطة الأخرى بفعالية بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

النقطة الثانية التي أود أن أشدد عليها هي أن تحسين سبل كسب العيش يكتسي الأهمية نفسها لتحقيق الاستقرار في المنطقة. يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومات الوطنية والجهات المانحة أن تعمل جميعا معا لاستعادة سبل عيش المجتمعات المحلية في الأجل الطويل في الوقت الذي تدعم فيه أيضا الاستجابة الإنسانية الفورية. إن تأثير أعمال العنف التي تقوم بها جماعة بوكو حرام واسع النطاق. فالوظائف والاقتصادات المحلية مهددة وخدمات التعليم والصحة قد اختفت ويجري تقويض المؤسسات المجتمعية وصار النساء والأطفال ضحايا رئيسيين. يؤدي هذا التأثير إلى تحديات رئيسية على الصعيد المحلي. ففي ديفا بالنيجر لا تزال التجارة في التخصصات المحلية من الفلفل الحار والسمك المجفف محظورة خشية تمويل جماعة بوكو حرام من الأرباح. كما تحظر زراعة الذرة خوفاً من أن توفر حقول الذرة الملاذ الآمن لبوكو حرام. إن سبل كسب العيش لمجتمع محلي برمته معرضة للخطر دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سيعقد المجلس غدا جلسة مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا مع التركيز على بناء المؤسسات. إن المجتمعات المحلية في حوض بحيرة تشاد تحتاج إلى المساعدة الإنسانية العاجلة، لكن تقديم الاستجابة الإنسانية ليس بديلا عن إعادة بناء سبل كسب الرزق والمؤسسات. يحتاج الناس إلى بسط سلطة الدولة والحكم الموثوق وتحسين الإدارة العامة والأمن الموسع. يجب أن يقف المجتمع الدولي مستعدا لدعم كل من الاحتياجات العاجلة والجهود الطويلة الأجل للمنطقة للحفاظ على السلام. واليابان على استعداد للاضطلاع بدورها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.